جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

مذكـرة

مـاستـــــر أكـــاديمي

ميدان: العلوم الاجتماعية

شعبة: الديمغرافيـــــــــا

تخصص: تخطيط سكاني

من إعداد: الطالبة الشعوبي فضيلة

بعنـوان

أسباب انتشار الطلاق في مدينة تقرت

دراسة ميدانية على عينة من المطلقين والمطلقات بمدينة تقرت

تاريخ المناقشة: 2013/06/06

لجنة المناقشة

طعبـــة عمـــــر	أستاذ مساعد	رئيســـا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
صـــــالي محمد	أستاذ مساعد	مشرفا ومقررا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
بن نـــور صـــابرة	أستاذ مساعد	منـــاقشا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة

السنة الجامعية:2013/2012

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حمدا يعجز عنه لساني وقلمي، ولك الشكر شكرا يليق بجلال قدرك وعظيم سلطانك، على أن وهبتني التوفيق والصبر والمثابرة حتى تم انجاز هذا البحث.

شكر لمن سهل لي الصعاب وبدل خوفي بالأمان، إلى من ثبت الثقة في نفسي إلى والدي.

شكر إلى رمز العطاء إلى الصدر الدافئ إلى بحر المحبة والحنان الذي لا ينضب أمي الحبيبة.

شكر إلى الأستاذ محمد صالي على ما بذله معي من جهد، وعلى ما قدمه لي من عون وتوجيه كان من ثماره هذا البحث.

وكل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة والحكم لقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

فضيلة

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

شكر وتقدير
فهرس المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
مقدمة.....أ

الجـــانب النظري

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث

تمهيد.....4
1- تحديد الإشكالية.....4
2- فرضيات الدراسة.....5
3- أهداف الدراسة.....5
4- أسباب اختيار الموضوع.....6
5- أهمية دراسة الطلاق.....6
6- تحديد المفاهيم.....6
7- الدراسات السابقة 9
8- صعوبات الدراسة.....10
خلاصة الفصل.....11

الفصل الثاني: الطلاق في الجزائر

تمهيد.....13
أولا: أسباب ظاهرة الطلاق في الجزائر.....13
ثانيا: نتائج ظاهرة الطلاق في الجزائر.....15
ثالثا: ظاهرة الطلاق المبكر بالجزائر.....16
رابعا: مقارنة أعداد المطلقين بين بعض ولايات الوطن.....18
خلاصة الفصل.....20

الجـــانب الميداني

الفصل الثالث: ظاهرة الطلاق في مدينة تقرت

تمهيد.....23
أولا: الطلاق في الإحصائيات الرسمية.....23

ثانيا: معدلات الطلاق في مدينة تقرت.....25
خلاصة الفصل.....29
الفصل الرابع: دراسة وتحليل نتائج البحث
تمهيد.....31
أولا: الإجراءات المنهجية..... 31
ثانيا: عرض وتحليل نتائج الدراسة.....33
1- التعريف بخصائص عينة الدراسة.....34
2- تحليل بيانات الفرضية الأولى المتعلقة بالزواج المبكر وأثره على الطلاق
2-1- علاقة سن زواج المبحوثين بالطلاق.....36
2-2- فارق السن بين الزوجين وعلاقته بوقوع الطلاق.....38
3- تحليل بيانات الفرضية الثانية المتعلقة بمدة الحياة الزوجية وعلاقتها بوقوع الطلاق
3-1- فترة وقوع الطلاق وعلاقته بمدة الزواج.....39
3-2- المهنة وعلاقتها بمدة الزواج.....40
3-3- مدة الحياة الزوجية للمطلقين وعدد الأبناء.....41
4- تحليل بيانات الفرضية الثالثة المتعلقة بالوضع الاقتصادي للأسرة
4-1- عمل الزوجة وتأثيره على استقرار الأسرة.....42
4-2- مستوى الدخل وتقييم مدى كفايته للأسرة.....42
4-3- انعكاسات الدخل المنخفض على حياة المبحوثين.....47
5- تحليل بيانات الفرضية الرابعة المتعلقة بالعوامل الاجتماعية وتأثيرها في الطلاق
5-1- مكان إقامة الزوجين بعد الزواج.....50
5-2- رغبة الزوجين في السكن المستقل وأسباب ذلك.....51
5-4- تأثير تدخل الأهل في حياة المبحوثين وعلاقته بالطلاق.....52
5-5- الأمور التي كان يتم التدخل فيها من طرف الأهل.....53
5-6- علاقة تدخل الأهل في شؤون الزوجين بوقت حدوث الخلافات.....54
6- السبب المباشر لطلب الطلاق لدى المبحوثين وأسباب ندمهم (أو عدمه) بعد وقوعه.....55
7- النتائج العامة للدراسة.....59
8- توصيات واقتراحات.....61
الخـاتمة.....62
قائمة المراجع
الملاحق

ملخص الدراسة

قائمــة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أعداد المطلقين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب بعض ولايات الوطن الجنوبية لسنة 2008	18
02	إحصائيات الطلاق في مدينة تقرت ومقارنتها بإجمالي الولاية	24
03	عدد المطلقين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب بلديات تقرت لسنة 2008	25
04	معدلات الطلاق الخام(لكل ألف من السكان) لمدينة تقرت خلال الفترة 2008-2010	26
05	معدلات الطلاق العام بالألف لسنة 2008	27
06	معدلات الطلاق المصحح بالألف لسنة 2008	28
07	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب السن	34
08	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الحالة التعليمية	35
09	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المهنة	35
10	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب السن عند الزواج	36
11	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب السن المفضل للزواج	37
12	طلاق ما بعد الزفاف وعلاقته بمدة الزواج	39
13	المهنة وعلاقتها بمدة الزواج	40
14	عدد الأبناء وعلاقته بمدة الزواج	41
15	مساهمة أو عدم مساهمة الزوجة في الدخل	44
16	مدى مساهمة الزوجة في دخل الأسرة	44
17	الدخل الشهري لأسرة الزوجين وعلاقته بكفاية سد كل حاجيات الأسرة	45
18	الدخل الشهري لأسرة المبحوثين وعلاقته بالحاجيات التي لم يستطيعوا توفيرها	46
19	الدخل الشهري لأسرة المبحوثين وعلاقته بالحل الذي كانوا يلجؤون إليها في حالة عدم كفايته	47
20	الدخل الشهري لأسرة المبحوثين وعلاقته بوضعيتهم المعيشية	48
21	مكان إقامة الزوجين بعد الزواج	50
22	سكن الزوجين بعد الزواج ومدى تأثيره على رغبتهما في السكن المستقل	51
23	أسباب رغبة الزوجين في السكن المستقل	51
24	سكن الزوجين بعد الزواج وعلاقته بالأمور التي كان يتم التدخل فيها من طرف الأهل	53
25	تدخل الأهل في شؤون الزوجين في حالة السكن معهم وعلاقة ذلك بوقت حدوث الخلافات	54
26	السبب المباشر الذي دفع بالمبحوثين لطلب الطلاق	55
27	أسباب ندم المبحوثين على الطلاق	57
28	أسباب عدم ندم المبحوثين على الطلاق	58

قائمــة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أعداد المطلقين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب بعض ولايات الوطن الجنوبية لسنة 2008	15
02	عدد المطلقين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب بلديات تقرت لسنة 2008	19
03	معدلات الطلاق الخام(لكل ألف من السكان) لمدينة تقرت خلال الفترة 2008-2010	20
04	معدلات الطلاق المصحح بالألف لسنة 2008	22
05	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب السن	34
06	توزيع أفراد العينة حسب تأثير فارق السن في وقوع الطلاق	38
07	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب فترة وقوع الطلاق	39
08	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب عمل الزوجة	42
09	مستوى الدخل لأسرة المبحوثين	42
10	المستوى المعيشي لوضعية المبحوثين	49
11	مكان إقامة الزوجين بعد الزواج	50
12	تأثير تدخل الأهل في حياة المبحوثين وعلاقته بالطلاق	52
13	الأمور التي كان يتم التدخل فيها من طرف الأهل	53
14	السبب المباشر الذي دفع بالمبحوثين لطلب الطلاق	57
15	أسباب ندم المبحوثين على الطلاق	57
16	أسباب عدم ندم المبحوثين على الطلاق	58

مقدمـــــة:

تعتبر مشكلة الطلاق إحدى المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تؤدي إلى تفكك الأسرة، وتهتك النسيج الاجتماعي، وما يصاحبها من مضاعفات خطيرة لا تنحصر في المشكلات العائلية وحسب، بل تتعدى ذلك إلى ما ينعكس سلبًا على الأبناء من تأثيرات سلبية متعددة وما ينعكس على المطلقات خصوصًا من نظرة دونية في المجتمع تشوبها الريبة والاحتقار الاجتماعي وما يترتب أيضًا على وجود المطلق أو المطلقة كمشكلة جديدة في بيت الأهل.

ولعل الحديث عن أسباب الطلاق قد تم بحثه من قبل بعض المسؤولين في مجال الأسرة في مدينة تقرت، إلا أنها لم ترق إلىَ القيام ببحث جدي وحقيقي يستطلع آراء وتجارب المطلقين والمطلقات أنفسهم. لذلك كان لابد من القيام بهذا البحث حتى نتمكن من الوقوف حقيقة على خلفية وأبعاد وجذور هذه العوامل كمدخل تشخيصي للمساعدة في علاج الظاهرة، خصوصًا وأن نسبة الطلاق في ارتفاع متزايد عبر السنوات الأخيرة، حيث تشير إحصائيات المحاكم إلى تزايد هذه النسبة من 10.1% من مجموع المتزوجين سنة 2009 إلى 16.5 % سنة 2010 .

وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة الميدانية حول عينة من المطلقين والمطلقات في مدينة تقرت، وقد تم فيها اعتماد الخطة التالية:

الجانب النظري: ويشتمل على فصلين بدءًا بالفصل الأول الذي تم تخصيصه لعرض الإطار المنهجي لموضوع الدراسة، بما فيه الطرح الإشكالي والدراسات السابقة للموضوع، ثم يليه الفصل الثاني الذي جاء فيه ذكر أهم أسباب الطلاق ونتائجه بالإضافة إلى التعرض للطلاق المبكر والانعكاسات الناجمة عنه.

الجانب الميداني: وهو الآخر يشتمل على فصلين حيث جاء الفصل الأول للتعريف بظاهرة الطلاق في مدينة تقرت من جهة الإحصائيات الرسمية والمعدلات المتعلقة به، أما الفصل الثاني فقد تناول البناء المنهجي لموضوع الدراسة بما فيه الأسس المنهجية ومختلف الإجراءات المتبعة في الدراسة وكذا التعريف بمواصفات أو خصائص العينة، كما تم فيه تحليل بيانات الفرضيات الأربعة. وأخيرا تم تقديم ملخصا حول النتائج العامة المتوصل إليها وبعض التوصيات والاقتراحات، إلى جانب خاتمة الدراسة والملاحق.

الجانب النظري

الفصل الأول

الإطار المنهجي للبحث

تمهيد

- ✓ تحديد الإشكالية
- ✓ فرضيات الدراسة
- ✓ أهداف الدراسة
- ✓ أسباب اختيار الموضوع
- ✓ أهمية دراسة الطلاق
- ✓ تحديد المفاهيم
- ✓ الدراسات السابقة
- ✓ صعوبات الدراسة

خلاصة الفصل

تمهيد:

تتطلب دراسة أي ظاهرة ديمغرافية عرضا لأهم المراحل والخطوات التي توضح الإطار المعرفي والمنهجي المحدد لها، هذا الإطار الذي يضمن للباحث عدم الخروج عن الموضوع، وبما أن الطلاق يمثل أحد هذه الظواهر الديمغرافية، فإن دراسته تستدعي الوقوف على هذه المراحل والخطوات لا سيما فيما يتعلق بالطرح الإشكالي الذي يضم في الغالب أسباب وأهداف اختيار الموضوع المراد دراسته، وكذا الإشكالية المطروحة والفرضيات المقترحة للتحقيق، إلى جانب تحديد المفاهيم والمصطلحات الهامة المستعملة في إطار البحث، والتي تقتضي نزع كل الغموض والالتباس المنوط بها. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الدراسات السابقة للموضوع تشكل أهمية كبرى لأي باحث، إذ أن توفرها من عدم توفرها يعد من أساسيات استمرار الباحث فيما اختار من مشكلة، لأنها هي التي تزوده بالنتائج التي توصلت إليها ومن ثم يبني عليها دراسته.

إشكالية الدراسة:

يعتبر الطلاق ظاهرة عالمية، اجتماعية، ديمغرافية؛ فهو ظاهرة عالمية لكونه لا ينطبق على المجتمعات العربية والإسلامية وحسب، بل هو قديم حديث يحدث وبنسب مختلفة لدى جميع المجتمعات. وهو ظاهرة اجتماعية لكونه ذو علاقة بأهم مؤسسة اجتماعية في المجتمع ولما له من الأثر البالغ في حياة الأسرة والأبناء وعمليات التنشئة والتربية والتثقيف الاجتماعية. كما أنه يمثل ظاهرة ديمغرافية نظرا لتطور عدد حالات الطلاق خلال فترة معينة في المجتمع وارتفاع معدلاته من إجمالي عدد المتزوجين وارتباطه بعدد السكان.

لقد أضحى الطلاق واقعا مؤلما بعد أن ارتفعت معدلاته من إجمالي عدد المتزوجين سنويا، وتحول من حل لمشكلة إلى مصدر لمشكلات عدة، لما يترتب عليه من آثار سلبية وتفكك للأسرة وما يصاحبه من انحراف الأحداث والجرائم الأخلاقية وغيرها. ومن هنا فقد حاز موضوع الطلاق على اهتمام كثير من الدراسات والبحوث الاجتماعية والديمغرافية لأنه يؤثر على أداء الأسرة لمهامها وعلى تكوينها الداخلي واستقرارها الاجتماعي وعلى مستقبل أبنائها وبالتالي مستقبل الأجيال في المجتمع.

والجزائر واحدة من المجتمعات التي تفشت فيها الظاهرة، ويظهر ذلك بوضوح من خلال الإحصائيات الصادرة عن الجهات المهتمة أو المختصة بهذا الشأن، حيث بينت تلك الإحصاءات ارتفاع نسبة الطلاق في مختلف مناطق البلاد والاستمرار

في ذلك الارتفاع، حيث "كشفت إحصائيات وزارة العدل أن المحاكم الجزائرية سجلت وقوع 41549 حالة طلاق بمختلف أنواعه في البلاد عام 2009 وهذا مقابل 39383 في عام 2008 و34123 في 2007 أي بزيادة سنوية تبلغ 7 بالمائة"[1].

إن المتأمل في إحصائيات الطلاق بالجزائر يجدها تتفاوت بين الولايات، حيث ترتفع نسبها في الشمال وتقل في الجنوب نظرا لما تتميز به هذه المناطق من ثقافة المحافظة والإبقاء على الأسرة حتى في أصعب الظروف، وعلى الزوجة أن تتحمل عبء زوجها وتصبر عليه. إلا أن هذا لا يعني غياب الطلاق نهائيا بل نجد بعضا من سكان المناطق الجنوب يحبذونه كحل لمشاكلهم. وبما أن تقرت إحدى المدن الجنوبية فإنها أيضا لا تخلو من هذه الظاهرة ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي: ما هي أسباب انتشار ظاهرة الطلاق في مدينة تقرت؟ ويندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ما حجم ظاهرة الطلاق في مدينة تقرت؟ وما هي اتجاهاتها؟
- ما مدى لجوء سكان تقرت إلى الطلاق؟

2- فرضيات الدراســـة:

1- يعد الزواج المبكر السبب المباشر في ارتفاع حالات الطلاق.

2- تحدث أغلب حالات الطلاق في بداية الحياة الزوجية.

3- يؤثر الوضع الاقتصادي المتدني للأسرة في زيادة حالات الطلاق.

4- هناك عوامل اجتماعية وثقافية خاصة بالأسرة تزيد من حالات الطلاق.

3- أهداف الدراســـة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- إحصاء حالات الطلاق خلال الفترة 2007 - 2011 لإجراء المقارنات والتحليلات المختلفة على البيانات المتوفرة لحالات الطلاق وما يتعلق بها من معدلات مختلفة مثل معدلات الطلاق الخام ومعدل الطلاق العام والمعدل المصحح.

- إبراز الاختلافات الواضحة في أعداد حالات الطلاق خلال سنوات البحث مع تفسير ما أمكن من هذه البيانات.

- معرفة الأسباب المؤدية إلى الطلاق، وكيفية معالجتها عن طريق إيجاد الحلول والتدابير للحد منها ، حفاظاً على الأسرة المسلمة من الهدم، وتحقيقاً لإيجاد رابطة زوجية متكافلة ومستقرة، وقائمة على أساس الرحمة والمودة والسكينة.

[1] جريدة الاتحاد اليومية، **الأزواج الجدد الأسرع في فك رابطة الحياة الزوجية**، تاريخ النشر 20 جوان 2010، على الموقع http://www.alittihad.ae

4- أسبـــــاب اختيار الموضوع:

لقد وقع الاختيار على هذا الموضوع لما له من أهمية حيوية في حياة السكان وصانعي القرار وذلك للأسباب الآتية:

1- لأن موضوع الطلاق مؤشر مهم للتعرف على مدى نجاح الزواج.

2- بسبب أن موضوع الطلاق يترتب عليه عدة عوامل مثل التفكك الأسري ووجود أبناء بين الزوج والزوجة.

3- للوقوف على أهم العوامل المسببة لظاهرة الطلاق.

5- أهميـــة دراســـــة الطلاق: يمكن تلخيص أهمية دراسة الطلاق في الآتي:

1- معرفة مدى الترابط الأسري و الاجتماعي في مدينة تقرت ومن ثم الحكم على سكان المدينة بالتمـــاسك الاجتماعي أو عدمه.

2- كشف بلديات المدينة التي تكثر فيها حالات الطلاق حتى يتم معالجتها من قبل المختصين.

3- محاولة التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق لإمكانية الوقاية منها حتى نتجنب حدوث مثل هذه الظاهرة في المجتمع.

6- تحديـــد المفـــاهيم:

مفهوم الطلاق:

لغة: الطلاق لغة هو حل القيد والإطلاق، وهو الترك أو المفارقة يقال طلق البلاد أي تركها وفارقها وطلقت القوم أي فارقتهم، تقول طلقت البلاد إذا فارقتها والقوم إذا تركتهم والطالق من الإبل التي لا قيد ولا عقال عليها. [1]

وتطلقت الخيل إذا مضت دون أن تحبس. وعبد طليق أي صار حرا وأطلقت الأسير إذا أخليت سبيله، قال ابن الأعرابي" والتطليق التخلية والإرسال وحل العقد ويكون بمعنى الترك والإرسال"

إن المتأمل لمادة "طلق" يجدها تدور حول معنى المفارقة، الترك، نزع القيد والتخلية والحرية والإرسال، والحقيقة أن كل هذه الكلمات تصب في مجرى واحد وهو التخلص من أي نوع من الروابط والقيود التي تحد من الحرية، ثم كثر استعمال هذه المادة في طلاق الرجل امرأته لما في ذلك من رفع للقيود التي كانت عليها لبيت الزوجية.[2]

---

[1] نصر إسماعيل أبا بكر علي الباري، **أحكام الأسرة الزواج والطلاق بين الحنفية والشافعية دراسة مقارنة**، عمان، دار الحامد، الطبعة الأولى 2009 ، ص 299

[2] نصر سليمان واسعاد سطحي، **أحكام الطلاق في الشريعة الإسلامية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2003 ص 6

اصطلاحا: هو رفع قيد النكاح في الحال والمال بلفظ مخصوص، سواء كان هذا اللفظ مخصوصا منطوقا مكتوبا أو مشارا إليه[1]، كما يعرف الطلاق اصطلاحا بأنه إنهاء الحياة الزوجية في الحال والمال بلفظ مشتق من مادة الطلاق أو معناها صراحة أو دلالة[2]. وعرفه الأستاذ بدران أبو العنين بدران : " أن الطلاق هو رفع قيد الزواج الصحيح في الحال أو في المال بلفظ يفيد ذلك صراحة أو كناية أو بما يقوم مقام اللفظ من الكناية أو الإشارة ومعنى هذا أن الطلاق يرفع أحكام قيد الزواج الصحيح ويمنع من استمرارها فإذا كان الزواج غير صحيح فرفع أحكامه لا يكون طلاقا بل يسمى فسخا من العقد الذي وقع فاسدا، فالطلاق من أحكام الزواج الصحيحة وأثر من الآثار المترتبة عليها"[3] وقد عرفه الأستاذ مصطفى شلبي :"هو حل الرابطة الزوجية الصحيحة من جانب الزوج بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه بالحال أو المال "[4].

كما عرفته الأستاذة مسعودة كسال بما يلي: " لقد خصص العرف استعمال طلق في رفع القيد المعنوي وأطلق في رفع القيد الحسي فيقال: طلق الرجل زوجته ولا يقال أطلقها كما يقال أطلق الرجل البعير بمعنى فك قيدها ولا يقال طلق البعير"[5].

شـــرعا: اختلفت تعاريف الفقهاء للطلاق على النحو الآتي:

الحنفية : عرّفوه" بأنه رفع قيد النكاح الثابت شرعاً في الحال أو المآل بلفظ مخصوص"[6].

المالكية : عرّفوه بأنه " إزالة عصمة الزوجة بصريح لفظ أو كناية ظاهرة أو بلفظ ما مع نية " أو هو" صفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجته "[7].

الشافعية: عرّفوه" بأنه حل عقدة النكاح بلفظ الطلاق ونحوه."[8]

نلاحظ أن المعاني التي تكررت عند أئمة الفقه حول المعنى الشرعي للطلاق، لا تبدو بعيدة عمّا تردد عن أئمة اللغة، أي أن المعنى الشرعي للطلاق متوافق مع جوهر المعنى اللغوي الذي كان مستعملا عند العرب.

---

[1] أحمد فراج حسين، **أحكام الأسرة في الإسلام، الطلاق، الخلع، وحقوق الأولاد، نفقة الأقارب وفقا لأحداث التشريعات القانونية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004 ص12

[2] بلحاج العربي، **الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري الزواج الطلاق الخلع**، ج 1 ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر 1994، ص 208

[3] بدران أبو العينين، **الفقه المقارن للأحوال الشخصية بين المذاهب الأربعة، السنة والجعفري والقانون**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ص 302.

[4] مصطفى شلبي، **أحكام الأسرة في الإسلام دراسة المقارنة بين فقه المذاهب السنية والمذهب الجعفري**، الطبعة الرابعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1983 ص 471

[5] مسعودة كسال، **مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجزائرية، ديوان الجزائر ، 1986، ص 24

[6] عبد الله بن أحمد العلاف الغامدي، **الطريق إلى السعادة الزوجية**، دار الطرفين، الرياض، 1430، ص 12

[7] ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ،**شرح فتح القدير**، 7 أجزاء .ط .2 بيروت، دار الفكر، دون تاريخ ص 463، ج 3 .

[8] الشربيني، محمد الخطيب، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، 4 أجزاء، بيروت، دار الفكر .دون تاريخ، ص 279، ج3

الطلاق في القانون الجزائري: عرف المشرع الجزائري الطـــلاق في المادة 48 من قانون الأســـرة الجزائري من قانون 05-02 بقوله: " الطـــلاق حل عقد الزواج ويتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المـــادتين 53 و54 من هذا القانون "[1] واستعمل المشرع كلمة حل التي تشمل طرق انحـلال الزواج أو صور الطلاق سواء بالإرادة المنفردة أو بتراضي الزوجين أو بواسطة الحكم القضائي.

التعريف الديمغرافي للطلاق: يعرفه رولان بروسا في القاموس الديمغرافي" بأنه قطع العلاقة الزوجية بحكم العرف والقانون، وهو على ثلاثة أنواع؛ طلاق عقابي، طلاق في شكل انفصال، طلاق توافقي"[2].

التعريف الإجرائي: الطلاق هو إنهاء العلاقة الزوجية بحكم الشرع والقانون.

ب- الطلاق المبكر: يعرفه ماهر أحمد السوسي بأنه "تلك الحالات الكثيرة والمتعددة من الطلاق بعد زواج قصير قد يكون ثلاثة أيام، أو أسبوعاً، أو شهراً، أو ستة أشهر، أو عاماً أو اثنين"[3] .ويشير في هذه الدراسة إلى حدوث الطلاق بشروطه المعروفة شرعا، عدا أنه طلاق يقع قبل الزفاف أي قبل دخول الزوج بالزوجة وحدوث المعاشرة أو الذي يحدث خلال الثلاث سنوات الأولى من الزواج.

ج- تعريف الخلع: "إزالة النكاح مقابل عوض" وعرفه ابن رشد في كتابه بداية المجتهد "الخلع بذل المرأة العوض مقابل طلاقها"[4].

د- تعريف التطليق: يقصد بالتطليق إنهاء العلاقة الزوجية بحكم من القضـــاء، ويتم بناءا على طلب من الزوجة لأمر نص عليه القانون، كإضـرار أحد الزوجين بالآخر، أو مرض أو تعذر استمرار الحياة الزوجية بينهما.[5]

---

[1] بالحاج العربي مرجع سابق ص 207-208

[2] Dictionnaire de Démographie, Roland Pressat, univeritaires de France, 1979 1 er édition, 1979, p 53

[3] ماهر أحمد السوسي، الطلاق المبكر، 28 جانفي 2011، على الموقع www.felesteen.ps

[4] http://www.bouizeri.net: 2013/01/ 09

[5] عزيرية يوسف، التطليق والخلع على ضوء قانون الأسرة واجتهاد المحكمة العليا، المعهد الوطني للقضاء، 2004، ص 8

7- الدراســـــات السابقة:

تعددت الدراسات النظرية والميدانية، والكتابات التي تناولت موضوع الطلاق في المجتمع الجزائري من زوايا وأبعاد مختلفة، وتنوعت تبعا لذلك نتائجها وتوصياتها. وفيما يلي استعراض لأهم نتائج هذه الدراسات:

الدراسة الأولى: دراسة الطالب بودخيل معطي في المجتمع الجزائري عام 1995 في كل من مشرية، المسيلة، القبة ومنطقة القبائل، وقد أخذ عينة تتكون من 207 فردا منها (123) مطلق و(84) مطلقة، وقد استعمل فيها المنهج المقارن وذلك بالتطرق إلى الأوساط الريفية والمدنية، أما بخصوص النتائج فقد توصل إلى أن الزواج المبكر عاملا مساعدا على الطلاق، كما أن عدم الإنجاب أو ضعفه يقلل من مكانة المرأة، كما أن تباين تصورات الزوجين فيما يخص الدور الذي يلعبه الطرف الثاني، هو الآخر يؤدي إلى التقليل من الانسجام وبالتالي حدوث الطلاق، بالإضافة إلى ضياع سلطة الزوج بخروج المرأة عن طاعته مما تضطره إلى استعمال حقه في وضع حد للعلاقة الزوجية.

الدراسة الثانية: دراسة الطالب محمد الطويل سنة 2006 تحت عنوان "عوامل انتشار الطلاق في المجتمع الجزائري" حيث أجريت على 168 فردا من المطلقين والمطلقات بمدينة الجزائر، وهدفت الدراسة إلى محاولة اكتشاف الدوافع والأسباب الرئيسية التي تعكس مدى مساهمة المتغيرات الجديدة في إحداث الطلاق وارتفاع معدلاته في المجتمع الجزائري، وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الإحصائي والمنهج التاريخي وخلصت الدراسة إلى أن أسباب الطلاق تعود إلى سوء الاختيار، تدخل الأهل في حياة الزوجين وانخفاض مستوى دخل الأسرة.

الدراسة الثالثة: دراسة الطالبتين فاطمة بوتلي وصليحة طيطي سنة 2012 تحت عنوان "أسباب ارتفاع إحصائيات الطلاق بولاية ورقلة"، حيث اشتملت الدراسة على 60 فردا من المطلقين والمطلقات، وقد استعانت الباحثتان بعدد من المحامين في المنطقة وبإحصاءات الطلاق المتحصل عليها من المجلس القضائي، من جهة أخرى هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب ارتفاع حالات الطلاق بالولاية، من خلال اعتمادها على أربع مناهج هي: المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج الإحصائي ومنهج تحليل المضمون، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن أسباب الطلاق في المجتمع الجزائري متداخلة ومتشابكة يصعب فك بعضها عن بعض؛ وتعد العوامل الاقتصـــادية أهمها وتأتي في مقدمتها أزمة السكن لأنها تؤدي إلى الطلاق بعد تفكك العلاقات الزوجية بين الزوجين والسبب في ذلك أن الكثير من المتزوجين الجدد لا يجد مسكنا مستقلا ويضطر للسكن مع الأهل – أهل الزوج – ومعلوم

أن هذه الحالة تحرم الزوجين من الشعور بالاستقلال وبالتالي تدخل الأهل في حياتهما الخاصة، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الأسري ومن ثم الطلاق.

من خلال الدراسات السابقة حول ظاهرة الطلاق، يتبين لنا مجموعة من الملامح المشتركة لوقوع الطلاق وأسبابه ويمكن القول أن هذه الدراسات السابقة تؤكد على أن الطلاق مرتبط بمشكلات فردية، تقع بين المطلقين أنفسهم نتيجة للنفور من بعضهم أو عدم التقبل، أو اختلاف الطباع، أو غيرها من المشكلات التي مردها الزوجين أنفسهم كعدم الإنجاب، كما أنه يقع نتيجة الجهل، سواء كان ذلك بسبب الزواج المبكر بين المتزوجين أو لصغر سن الزوجين، أو الجهل بأمور الحياة الزوجية أو العادات والتقاليد ، ضف إلى ذلك أن الطلاق يقع نتيجة التدخلات الخارجية، سواء كان ذلك من أهل الزوجة أو أهل الزوج أو من أي عنصر اجتماعي آخر يمكن أن يكون له دور في إفساد الحياة الزوجية.

8- صعوبات الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع الذي يتميز بنوع من الحساسية والخصوصية بالنسبة للمبحوثين، كانت هناك عدة عراقيل في الدراسة الميدانية تمثلت في إيجاد الحالات التي توافق على الاستقبال داخل المنازل وطرح أسئلة تخص حياتهم اليومية الخاصة، فأحيانا كان الاصطدام بالرفض من قبل بعض المبحوثين رغم التأكيد لهم على أهمية البحث وطمأنتهم على سرية المعلومات، وهذا ما دفع بالاستعانة ببعض الأصدقاء وزملاء العمل، إلا أن عدم معرفة من طلق قبل الزفاف بقي أحد العراقيل التي يصعب تجاوزها.

كما كانت الرغبة في الحصول على مبحوثين تم طلاقهم في سنوات متأخرة جدا، لكن لم يتسنى ذلك فتم توسيع الدائرة لتشمل حتى المطلقين في سنوات سابقة.

بالإضافة إلى الصعوبات السابقة الذكر، هناك صعوبات أخرى تتمثل في كيفية الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالطلاق في مدينة تقرت من المحكمة أو من المجلس القضائي بورقلة، وحتى وإن تم الحصول عليها فهي ناقصة في أغلب الأحوال.

خلاصة الفصل:

بعد تحديد الإطار المنهجي للبحث المتمثل في عرض إشكالية الدراسة مع تحديد التساؤل الرئيسي وصياغة الفروض والتذكير بأهمية هذا البحث مع الأهداف والأسباب التي دعت إلى اختياره، ومن ثم تحديد لأهم المفاهيم المستخدمة في الدراسة من طلاق وتطليق وخلع من أجل نزع الغموض والالتباس، بالإضافة إلى عرض للدراسات السابقة عن الموضوع ومناقشتها والتي أكدت على أن الطلاق مرتبط بمشكلات فردية تقع بين المطلقين أنفسهم أو أن الطلاق يقع نتيجة التدخلات الخارجية، سواء كان ذلك من أهل الزوجة أو أهل الزوج ، كان لا بد من الوقوف على أهم الأسباب المؤدية للطلاق، سواء الأسباب الاجتماعية أو الاقتصادية أو الديمغرافية، وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية حيوية في حياة السكان وصانعي القرار، فهو مؤشر هام للتعرف على مدى تماسك المجتمع وترابطه.

الفصل الثاني

الطلاق في الجزائر

تمهيد

- ✓ أسباب ظاهرة الطلاق في الجزائر
- ✓ نتائج ظاهرة الطلاق في الجزائر
- ✓ ظاهرة الطلاق المبكر بالجزائر
- ✓ تطور عدد حالات الطلاق بالجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعد الطلاق من بين المشكلات الاجتماعية التي يعاني من نتائجها المجتمع، وهو يقع لأسباب عديدة ومتنوعة، لكنه غالباً ما يقع بسبب مشكلات يمكن أن تعالج، فأسبابه إذن تختلف من أسرة إلى أسرة باختلاف البيئات والمستوى الثقافي والتعليمي لكل من الزوجين. وسوف نستعرض في هذا الفصل الأسباب التي غالباً ما تؤدي إلى الطلاق بين الزوجين في المجتمع الجزائري.

أولا: أسباب ظاهرة الطلاق في الجزائر

1- الأسباب المتعلقة بالزوج والأسباب المتعلقة بالزوجة:

ترجع أسباب الطلاق من جانب الرجال إلى أمور كثيرة أهمها: سوء التفاهم وتعدد الزوجات وسوء معاملة الزوجة أو عدم تحمل الزوج لنفقات الأسرة وكذلك الفرق بينه وبين الزوجة في السن، بالإضافة إلى المرض الذي يقعده عن العمل وعن واجباته الأسرية وانحطاطه الأخلاقي وسوء سريته[1].

أما الأسباب المتعلقة بالزوجة فترجع إلى عدة أمور أهمها كراهيتها للرجل خاصة إذا كان أهلها قد قاموا بتزويجها بشخص لا ترغب به مما يجعلها دائما في حالة توتر، وكذلك العقم أو سوء أخلاقها ورعونة تصرفاته بالإضافة إلى المرض بحيث تتعذر العلاقات الجنسية بينها وبين الرجل، زد على ذلك خيانتها للأمانة الزوجية وارتكابها الفاحشة وإهمالها لشؤون المنزل وكبر سنها وعدم دخولها في طاعة زوجها وخاصة الاستماع إلى أهلها.

3) الأسبـــــاب الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية:

يمكن حصر الأسباب الديمغرافية للطلاق في مدة الحياة الزوجية حيث أنه كلما زادت المدة كلما قلت حالات الطلاق والعكس، حيث تزيد المعدلات في السنوات الأولى من الزواج، بالإضافة إلى عوامل ديمغرافية أخرى تتعلق بعدم قدرة الزوجة على الإنجاب وكذا عامل السن عند الزواج، حيث "تبين الدراسات أن السن المتوسط للزواج في الجزائر يتراوح ما بين (28.7) عاما بالنسبة للنساء الأميات و(29.3) عاما للواتي أنهين المرحلة الابتدائية في المدرسة، و(33.2)عاما بالنسبة للنساء اللواتي واصلت دراستهن الثانوية والجامعية"[2]. فهناك إذن علاقة عكسية بين العمر والطلاق إذ نجد أن نسبة الطلاق عالية عند الفئات صغيرة السن وتنخفض هذه النسبة كلما تقدم العمر.

---

[1] ابتسام حلواني، **التقرير الفقهي**، العدد السادس، مركز ابن إدريس الحلي، 2008، ص 9

[2] عمرية ميمون، تغير نموذج الزواج في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 91

أما عن الأسباب الاجتمـــاعية فيمكن إجمالها في تدخل الأهل في الحياة الزوجية وخصوصيـــاتها سواء من طرف أهل الزوج أو الزوجة وعدم التكـافؤ بين الزوجين في المستوى الاجتماعي أو الثقافي أو التعليمي أو الأخلاقي أو الديني، وصراع الأدوار بين الزوج والزوجة، فكل منهما يريد لعب الدور الأساسي في الأسرة وحب السيطرة، وإهمال الواجبـات والحقوق الزوجية من أحد الطرفين سواء الزوج أو الزوجة[1].

بالإضافة إلى تطور مركز المرأة الاجتماعي إذ أن "تطور مركزها الاجتماعي هو الأمر الذي يشعرها بحريتها وقيمتها وشخصيتها في الحياة أكثر من عدم عملها ويجعلها أكثر استعدادا للمناقشة حول الحقوق الزوجية وشؤون الأسرة "[2].

هذا ويمكن القول بأن الانتقال من الحياة الريفية إلى الحيـاة الحضرية لدى المجتمع الجزائري أثر على النظم الاجتماعية الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي ومنها النظام العائلي والاتجاه نحو الأسرة النواة بدلاً من الأسرة الممتدة الكبيرة، وتبدلت القيم والعادات والمعايير المرتبطة بنظم الزواج والطـلاق، وأصبح اللجوء إلى الانفصال بين الزوجين أمراً خاصاً بهما وحدهما وحظي بقبول اجتماعي وقل الازدراء نحوه.[3]

أما فيما يخص الأسباب الاقتصادية والتي هي من أهم العوامل التي يستند عليها الطـلاق في المجتمع الجزائري، فإنها تظهر حين تضيق سبل العيش ويفشل الزوجان في تحقيق حيـاة سعيدة مؤدية لأغراضها، فيقلل الزوج من الإنفاق ولا يبالي بعد ذلك بما يكون، خاصة مع ما تعرفه الحياة العصرية من ارتفاع في التكاليف وانتشـار البطالة والفقر وبذلك أصبحت العديد من الأسر الجزائرية تعيش في ظروف اقتصادية صعبة وقد تزيد هذه الظروف من الشجار بين الزوجين وقد تنتهي في كثير من الأحيان إلى الطلاق كحل بديل لهذه المشاكل[4].

وعموماً فإنه من الصعوبة بمكان الوقوف على الأسبـاب المحددة التي تدفع إلى اتخاذ قرار الطلاق، لأن هناك عوامل خـاصة وعامة تتداخل وتتشـابك فيما بينها تسهم في قرار الطلاق باعتباره قرار خطير يحدث على امتداد فترة زمنية طويلة.

---

[1] مصطفى الخشاب، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، القاهرة، دار النهضة العربية، د ط، 1985، ص 243

[2] محمد عاطف غيث، **تطبيقات في علم الاجتماع**، الإسكندرية، دار الكتب الجامعية، د ط، 1970، ص229.

[3] علية حسن حسين، **الطلاق في المجتمع الكويتي**، الكويت 1978 ص23

[4] مسعودة كسال، **مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 1986، ص ص51-52.

ثانيا: نتائج ظـــاهرة الـــطلاق في الـــــجزائر

يتم الطلاق بين الزوجين في المجتمع الجزائري بأكثر من طريقة فإما أن يكون من خلال القرار الشخصي للزوج (بالإرادة المنفردة) أو بطلب من الزوجة (خلع) أو عن طريق القاضي (تطليق) أو بالتراضي بين الطرفين. ومهما كانت الطريقة التي يتم بها الطلاق فإنه يبقى له آثار ونتائج على مختلف أبعاد الحياة الاجتماعية والاقتصـــادية والديمغرافية التي تنعكس مباشرة على أطراف علاقة المصاهرة المتمثلة في الزوجين وأطفالهما وأسر والديهما وكذا على بقية أفراد المجتمع الكبير بصورة مباشرة وغير مباشرة. ويمكن إيجاز هذه النتائج فيما يلي:

1) النتائج الديمغـــــرافية للطـــلاق:

يعد الطلاق من الظواهر الاجتماعية الهامة التي تؤثر في الوضع الديمغرافي لتركيب السكان، لأنه يؤدي إلى توقف الحياة الزوجية في المجتمع ولذلك فإن الخصوبة السكانية تقل عادة في المجتمعات التي يرتفع فيها معدل الطلاق، خاصة إذا طالت الفترة التي تقضيها المرأة في حالة الانفصال أو دامت بشكل نهائي.

كما يؤثر الطلاق في نسب ومعدلات الزواج من خلال التأخير في سن الزواج بالنسبة للرجال وللنساء، وارتفاع عدد البالغين غير المتزوجين، وعلى الأرجح العزوبة الدائمة، وبالتالي تنخفض نسب الزواج، مما يؤثر سلبا على مستويات الخصوبة، وهذا بدوره يعد من أخطر المشكلات الديمغرافية التي تهدد التركيبة السكانية خاصة إذا استمرت هذه النسب في الهبوط.

2) النتائج الاجتمـــاعية للطلاق:

تتجلى نتائج الطلاق السلبية من الناحية الاجتماعية في كسره لسوية العلاقات الاجتماعية بين الأسر المتصاهرة وإحلاله القطيعة بين الأهل، فعلى المستوى الأخلاقي ومن منظور الثقافة المحلية يتخذ المجتمع الجزائري موقفاً ونظرة سلبية تجاه المرأة المطلقة بصورة خاصة، إلى حدود تقييد حرية المرأة وشعور الأهل بالخشية والخوف عليها أكثر من الابنة غير المتزوجة، في حين يتسامح هذا المجتمع مع الرجل[1].

[1] أيمن الشبول، **المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق، دراسة انثروبولوجية في بلدة الطرة**، مجلة جامعة دمشق – المجلد – 26 العدد الثالث، 2010 ص689

"فالمجتمع إذن يعتبر المرأة المطلقة مذنبة في حق نفسها وحق أولادها، وهي إما أن تحمل لقب مطلقة وتحتضن أولادها، أو أنها تتزوج وتحرم من أولادها وفي كلا الحالتين يؤثر ذلك سلبا على نمو الأطفال وتنشئتهم"[1] حيث يؤدي بهم إلى عدم الإحساس بالثقة بالنفس والاكتئاب ويعزز لديهم سلوك الانحراف.

3) النتائج الاقتصـــــادية للطلاق:

إن ما يترتب على الطلاق من ناحية الزوج هدر المال على الزواج السابق وتحمله دفع الحقوق المالية المستحقة للزوجة المطلقة، علاوة على كلفة زواجه من غيرها. كذلك دفع النفقات المالية لأطفاله الذين أصبحوا يعيشون بعيداً عنه مع والدتهم في بيت أهلها. أما المطلقة فتخسر ما كانت تتمتع به من استقلالية وإعالة مالية كانت من حقها ومن مسؤولية الزوج، الأمر الذي يضعها في موقع اقتصادي-اجتماعي متدنٍ وتحت رحمة الشفقة والصدقة والبحث عن معونة اجتماعية أو رسمية حتى تتمكن من إعالة نفسها وأطفالها.

ثالثا: ظـــــاهرة الطلاق المبكر بالجــزائر:

1) أسباب الطلاق المبكر بالجزائر:

الطلاق حالة اجتماعية تنشأ عند فشل الزوجين في الانسجام والتفاهم، وإمكانية التعايش تحت سقف واحد، وبالتالي فشل هذه المؤسسة الاجتماعية المتمثلة في الأسرة، وهو أمر مرفوض من حيث المبدأ اجتماعيًا ودينيا إذ يعد أبغض الحلال، لكنه يصبح ضرورة لا بد منها عند استحالة العيش المشترك بمودة ورحمة، لإنقاذ أحد الطرفين أو كليهما. وقد أصبحنا اليوم نرى حالات مستعجلة ومبكرة من الطلاق، فقد يكون بعد زواج لا يتجاوز الأشهر، بل حتى قبل الدخول خلال ما يسمى بفترة الخطوبة. وهذه ظاهرة خطيرة في المجتمع الجزائري، لأنها تعبر عن خلل في نظرة أحد الجنسين إلى الآخر. ويمكن حصر الأسباب التي تكمن خلف بروز وانتشار هذه الظاهرة في مجتمعنا فيما يلي:

1- غياب دور الأسرة الجزائرية في التوجيه والمتابعة، خصوصًا في الأشهر والسنوات الأولى من الزواج، فبعد أن كان نموذج الأسرة السائد هو الأسرة الممتدة التي يأتي التوجيه فيها من مصادر عدة للزوجين الجديدين، أصبح الواقع الذي يفرض نفسه اليوم هو ظهور أسرة النواة الصغيرة المكونة من الزوجين حديثي العهد بالمشاكل الأسرية والحياة الزوجية، ما يجعل حكمهما على

[1] فيصل محمد خير الزراد، **المرأة بين الزواج والطلاق في المجتمع العربي والإسلامي**، دار الكتاب العربي، 2010، بيروت، لبنان، ص257

الأحداث وعلاجهما للمشاكل وحسمهما للخلافات سريعًا، بحيث يصبح أفضل وأسرع وأسهل حل قول الزوجة للزوج طلقني، أو قول الزوج للزوجة أنت طالق دون مراعاة العواقب التي تحدث فيما بعد[1].

2- عدم الواقعية وتوقع المشاكل والعقبات عند الإقبال على الحياة الزوجية، وعدم الرغبة في تعلُّم طرق احتواء المشكلات الزوجية، خاصة إذا تدخل بعض أسر الطرفين بشكل مستمر في حياة الزوجين، وبطريقة هدامة غير بناءة، وهو سبب خارجي، كما أن عدم وجود قوانين صارمة تحد من استهتار الشباب وطلاقهم غير المبرر يزيد من حالات الطلاق .

3- التسرع في اختيار شريك الحياة من دون التمعن في فهم الآخر ونظرته للحياة، وهذا يعتبر من أهم الأسباب المؤدية للطلاق قبل الدخول أو في الأيام الأولى من الزواج وفق المختصين في علم الاجتماع، إذ يكتشف الخطيبان أو أحدهما أنه لا يستطيع التعايش مع الآخر بعد فترة قصيرة من التعامل اليومي.

ولذلك يجب التفكير والتوقف كثيرًا قبل الإقدام على الزواج، لأن الزواج مسؤولية، وهو قبل هذا موضوع تعايش يجب أن يكون مبنيا على المودة والرحمة والاحترام من كلا الطرفين لبعضهما.

4- الإهمال للحقوق والواجبات الزوجية حيث يمثل الزواج شراكة حقيقية بين الزوجين لقيام أسرة سعيدة متكاملة قائمة على المودة والمحبة، والرعاية التامة للأولاد، وقد رتب الشارع على عقد الزواج حقوقاً وواجبات على كل واحد من الزوجين تجاه الآخر، فإذا قام كل واحد منهما بهذه الحقوق قامت بينهما العشرة بالمعروف، وأما إذا أهمل أحدهما بما عليه من حقوق تجاه الآخر فإن ذلك مدعاة لحدوث خلاف وشقاق بينهما يكون سبباً في وقوع الطلاق إذا فشلت جهود الإصلاح بينهما.

5- حصول كثير من حالات الزواج عن طريق بعض وسائل الاتصال المعاصرة -كالإنترنت والهاتف النقال- والتي لا يمكن أن تكون وسيلة منضبطة لكلا الطرفين لاختيار الأمثل في الزواج.

2) الانعكاسات الاجتماعية لظاهرة الطلاق المبكر:

تصاعدت أعداد الطلاق المبكر في المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة، وهذه ظاهرة تنذر بالخطر الكبير على كل أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة، وربما كان الطلاق المبكر في ظاهره قضية امرأة استسلمت لقرار غير مسؤول يتخذه الرجل، ولكنه في الحقيقة قضية مجتمع ومسؤولية تربية جيل على احترام الزواج كمؤسسة مقدسة لا يصح التلاعب بها. هذا ويترك الطلاق المبكر

[1] ابتسام الحلواني، مرجع سابق، ص 18

نظرة سلبية على المطلقة، حيث يتساءل المجتمع عن سبب تطليقها بعد فترة قصيرة من الزواج كما يعاملها على أنها امرأة منبوذة، ولا يمكن الوثوق بها، مهما كانت ظروف طلاقها.

رابعا: مقارنة أعداد المطلقين بين بعض ولايات الوطن

تتفاوت نسب الطلاق بين ولايات الوطن حيث ترتفع ارتفاعا مدهشا في ولاية وهران التي سجلت ما لا يقل عن 7000 حالة طلاق عام 2012 [1] منهم 459 حالة تتعلق بأزواج جدد لم تتعدى العشرة الزوجية بينهما سنة واحدة، وهو الأمر الذي يطرح من الناحية الاجتماعية العديد من والتساؤلات والاستفسارات. ولهذا لجأت سلطات الولاية إلى تخصيص محكمة خاصة بالطلاق، وإن كان هذا الحال في ولاية وهران فإن الحال لا يختلف عما هو عليه في ولاية سطيف التي تعتبر الثانية وطنيا من حيث عدد حالات الطلاق حسب مصادر موثوقة. وذلك لأن حصيلة المطلقين خاصة الجدد في ارتفاع مستمر[2].

تتزايد أعداد المطلقين في الولايات الشمالية وتتناقص هذه الأعداد تدريجيا كلما اتجهنا جنوبا، حيث نسجل أدنى قيمة في ولاية اليزي تصل إلى 561 مطلق (112 ذكور و449 إناث) بينما وصل هذا العدد إلى 3923 في ولاية ورقلة (453 ذكور و3471 إناث)، وعموما يمكن القول بأن أعداد المطلقين تتقارب في شمال الصحراء، فهي تتراوح بين 3569 و4604 لكل من الاغواط، غرداية والوادي، في حين يظهر الاختلاف جليا في أقصى ولايات الجنوب، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (1): أعداد المطلقين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب بعض ولايات الوطن الجنوبية لسنة 2008

الولاية	إناث	ذكور	المجموع
ورقلة	3471	453	3923
الوادي	3964	640	4604
غرداية	3263	514	3777
الاغواط	2871	698	3569
اليزي	449	112	561
تمنراست	2392	373	2765

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

[1] ج الجيلالي، جريدة المساء، فك الرابطة الأسرية بوهران، 2012/09/03، على الموقع http://www.el-massa.com

[2] http://www.lesetifien.net 2013/01/10

وعموما يمكن أن نلاحظ أن عدد المطلقات أكبر من عدد المطلقين في مختلف ولايات الوطن ويعود ذلك إلى أن الرجل لديه فرصة إعادة الزواج أكثر من المرأة خاصة عند وجود الأبناء، فالمجتمع عادة لا يرحم المطلقة التي تتزوج وتتخلى عن أبنائها، في حين لا يواجه الرجل مثل هذه المشكلات، ضف إلى ذلك طبيعة المرأة العاطفية وحنان أمومتها يمنعها من ترك أبنائها ليربيهم الغير.

شكل رقم (1): أعداد المطلقين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب بعض ولايات الوطن الجنوبية لسنة 2008

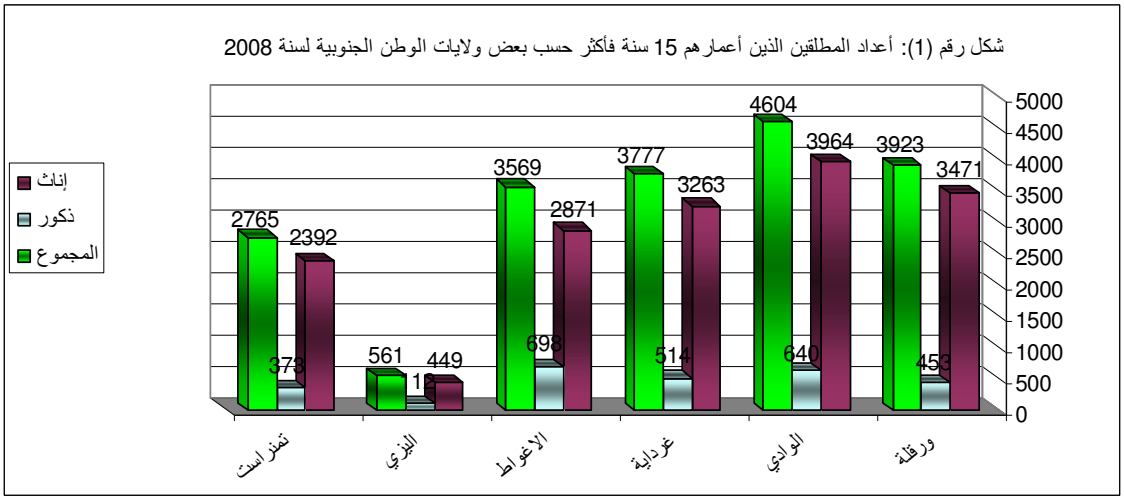

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (1)

خلاصة

من خلال ما سبق ذكره حول أسباب الطلاق في المجتمع الجزائري سواء منها ما تعلق بالمرأة أو الرجل، أو ما تعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية، يمكن أن نستنتج أنها عوامل متداخلة ومتشابكة فيما بينها تسهم جميعها في قرار الطلاق باعتباره قرار خطير. ورغم ذلك فإن هذه الأسباب المذكورة تبقى في معظمها كملاحظات حتى يتم إثباتها، وبالتالي يمكن تحديد مسؤولية بعض العوامل الرئيسية منها دون غيرها أو مسؤولياتها بنسب مختلفة، وما هذه الدراسة إلا محاولة للتحقيق في أجزاء كثيرة منها إن لم نقل جلها، وذلك عن طريق فرضيات هذه الدراسة المطروحة سابقا.

أما فيما يخص نتائج الطلاق (الاجتماعية، الاقتصادية والديمغرافية) فهي كثيرة ومتنوعة يعيشها المجتمع بأسره بما فيه من الأطفال والأزواج المطلقين وأسرهم، وتتزايد آثار الطلاق في المجتمع الجزائري بتزايد انتشاره، فالإحصائيات المسجلة له كما رأينا تثبت أنها في تزايد مستمر وهذا خلال الفترة 2007-2009 مما أدى إلى ظهوره كظاهرة ديمغرافية لها خطورتها في المجتمع لذلك ينبغي التنبيه إلى ضرورة إجراء دراسات علمية معمقة، على الأقل لفهم عوامله ومن ثم الحد من انتشاره.

كما لاحظنا في هذا الفصل أن أعداد المطلقين تختلف بين ولايات الوطن حيث تكثر في الشمال وتقل في الجنوب نظرا للطبيعة البيئية في هذه المناطق التي مازال فيها الترابط الأسري قويا بعض الشيء، كم أن أعداد المطلقين هذه عند الإناث أكبر منها عند الذكور، والسبب في ذلك أن الرجل له فرصة إعادة الزواج أكثر من المرأة.

الجانب الميداني

الفصل الثالث

ظاهرة الطلاق في مدينة تقرت

تمهيد

- ✓ الطلاق في الإحصائيات الرسمية
- ✓ معدلات الطلاق في مدينة تقرت
- ✓ معدل الطلاق الخام
- ✓ معدل الطلاق العام
- ✓ معدل الطلاق المصحح

خلاصة الفصل

تمهيد:

تمثل مشكلة الطلاق إحدى المشكلات الاجتماعية والديمغرافية التي تحتل أهمية بالغة في مختلف المجتمعات في الوقت الراهن. ومن المعلوم أن معدلات الطلاق تختلف من مجتمع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى وفقا لعدد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية والظروف السياسية والاقتصادية، وتعد الإحصائيات الرسمية في حال توفرها هي المصدر الرئيس الذي يمكن أن تستقى منه الأرقام والنسب حول أي ظاهرة لتحديد حجم انتشارها وعدد المتضررين منها. لذا سنحاول دراسة ظاهرة الطلاق في مدينة تقرت خلال الخمس سنوات الماضية لمعرفة ما إذا كانت هذه الظاهرة في نمو أو في انحسار، معتمدين في ذلك على إحصائيات الوثائق والسجلات التي تم الاطلاع عليها من خلال منشورات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) بالإضافة إلى الوثائق الخاصة بمحكمة تقرت.

أولا: الطلاق في الإحصائيات الرسمية:

حسب الإحصائيات المتحصل عليها من محكمة تقرت يتضح أن المدينة تشهد ارتفاعا محسوسا في حالات الطلاق خلال السنوات الأخيرة الماضية، حيث تم تسجيل 827 حالة طلاق في الفترة الممتدة ما بين 2007-2011، وقد ارتفعت حالات الطلاق المسجلة في تقرت من 114 حالة طلاق في 2007 إلى 256 حالة طلاق في 2010 أي بأكثر من الضعف. وتبين الأرقام التي عرضتها المحكمة أن الطلاق بإرادة الزوج يأتي في مقدمة حالات الطلاق بتسجيل 399 حالة ثم الطلاق بالتراضي بتسجيل 209 حالة، أما حالات الخلع فتم تسجيل 76 حالة خلال نفس الفترة. كما يمكن ملاحظة تراجع نسب الطلاق في السنتين الأخيرتين 2011 و2012 نتيجة تراجع نسب الطلاق بالإرادة المنفردة بدرجة كبيرة.

يمكن إرجاع مشكل ارتفاع حالات الطلاق في بداية الفترة المدروسة إلى تعديل الأمر 02/05 المؤرخ في 27 فبراير 2005 الذي عدل القانون رقم 84 /11 المؤرخ 9 يونيو 1984 المتضمن قانون الأسرة، حيث مس التعديل ثلاثة جوانب شجعت على ازدياد حالات الطلاق: أولا التعديل الذي مس المسكن، بحيث أن القانون القديم كان يشترط شروطا لحصول الزوجة على المسكن بعد الطلاق فألغاها التعديل وأصبحت تتحصل على السكن إذا كانت حاضنة دون أي قيد أو شرط مثلما كان في السابق. ثانيا التوسع في أسباب طلب الزوجة التطليق مثل إضافة سبب الشقاق المستمر ومخالفة الشروط المتفق عليها في العقد، وأخيرا مسألة الخلع التي أضاف فيها المشرع أنه يتم دون موافقة الزوج فتم تشجيع النساء على الإقدام على هذا الإجراء.

جدول رقم (2): إحصائيات الطلاق في مدينة تقرت ومقارنتها بإجمالي الولاية

نوع الطلاق		2007	2008	2009	2010	2011
الطلاق بالإرادة المنفردة	تقرت	80	83	54	135	47
	إجمالي الولاية	519	565	532	817	669
	النسبة	15.4	14.7	10.1	16.5	7
التطليق	تقرت	07	16	22	15	12
	إجمالي الولاية	42	54	55	83	61
	النسبة	16.7	32	40.7	18.1	19.7
الخلع	تقرت	03	11	26	19	17
	إجمالي الولاية	45	60	66	83	17
	النسبة	6.7	18.3	39.4	22.9	13.9
الطلاق بالتراضي	تقرت	24	64	58	87	47
	إجمالي الولاية	/	290	297	280	/
	النسبة	/	22.1	19.5	31.1	/

المصدر:

1/ إحصائيات تقرت من محكمة تقرت

2/ إحصائيات إجمالي الولاية من المجلس القضائي بورقلة.

وعموما فإن مدينة تقرت تحتل المرتبة الثانية في عدد المطلقين بعد مدينة ورقلة وذلك بنسبة 35.3%. ويتفاوت توزيع هذه النسبة بين البلديات حيث بلغت أعلى قيمة لها في كل من تقرت والنزلة 26.93% و 26.57% على التوالي، وتعتبر هاتان البلديتان من اكبر بلديات تقرت تعدادا للسكان، حيث يمثلان على الترتيب 26.23% و 33.57% من إجمالي تعداد سكان المدينة البالغ عددهم 153935 نسمة حسب تعداد 2008[1] وذلك لاشتمالهما على أكبر عدد من المراكز التجارية الجاذبة للسكان. بينما بلغت هذه النسبة أدنى قيمة لها في كل من بلدة عمر وسيدي سليمان 4.26% و2.82% على التوالي، وذلك كون هاتين المنطقتين تعدان من المناطق ذات الأصل الريفي الذي يسعى دائما للحفاظ على الأسرة من الدمار.

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ من الجدول رقم (3) أن عدد المطلقات يفوق عدد المطلقين الذكور وذلك في مختلف بلديات المدينة، وهذه ظاهرة يتميز بها المجتمع الجزائري بصفة عامة كما أشرنا إلى ذلك سابقا، ويعود السبب في ذلك إلى إمكانية إعادة الزواج للذكور وصعوبة ذلك لذا الإناث.

[1] الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

جدول رقم (3): عدد المطلقين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب بلديات تقرت لسنة 2008

البلدية	ذكور	إناث	المجموع
بلدة عمر	7	52	59
تبسبست	21	258	279
النزلة	44	324	368
الزاوية العابدية	12	77	89
سيدي سليمان	3	36	39
تقرت	46	327	373
تماسين	13	101	114
المقارين	9	55	64
المجموع	155	1230	1385

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

شكل رقم (2): عدد المطلقين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب بلديات تقرت لسنة 2008

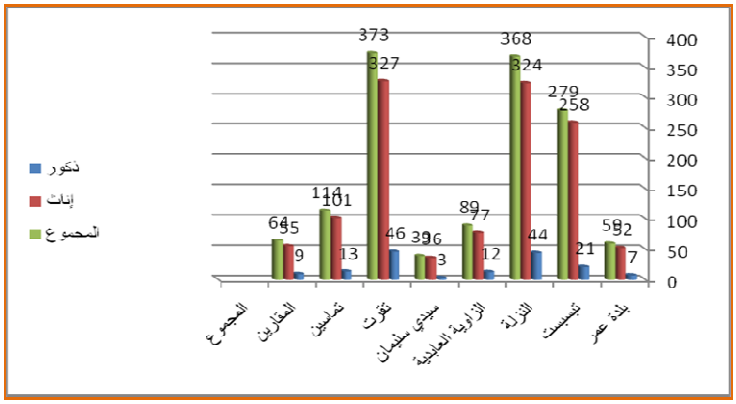

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (3)

ثانيا: معدلات الطلاق لمدينة تقرت

1- معدل الطلاق الخام:

يعرف معدل الطلاق الخام في منطقة ما في سنة معينة بعدد حالات الطـــلاق (وليس عدد المطلقين والمطلقات) لكل 1000من السكان في هذه المنطقة في تلك السنة، ويتم حسابه كما يلي:[1]

$$\text{معدل الطلاق الخام} = \frac{\text{عدد حالات الطلاق في السنة}}{\text{إجمالي عدد السكان في تلك السنة}} \times 1000$$

يتسم معدل الطلاق الخام لمدينة تقرت خلال الفترة 2008-2010 بالتذبذب حيث تشير النتائج المعروضة في الجدول رقم (4) إلى أن هذا المعدل بلغ 0.86 حالة لكل ألف من السكان سنة 2008، لينخفض في السنة الموالية إلى 0.77 حالة لكل ألف من السكان، ثم ليقفز بعد ذلك إلى 1.20 حالة لكل ألف من السكان سنة 2010، إن هذا الارتفاع ناتج عن الزيادة الكبيرة في عدد حالات الطلاق التي بلغت 256 حالة في هذه السنة، ويرجع ذلك إلى عوامل اجتماعية واقتصادية متداخلة كزيادة أعداد النساء في سوق العمل وطمع الأزواج في أموالهن ما يؤدي بهن إلى طلب الطلاق، بالإضافة إلى مغريات وسائل الإعلام المختلفة التي تساهم بشكل أو بآخر في تدمير الأسر.

[1] رشود بن محمد الخريف، **التركيب الزواجي لسكان المملكة العربية السعودية**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 28 العدد1، 2000، ص 103.

جدول رقم (4): معدلات الطلاق الخام (لكل 1000 من السكان)
لمدينة تقرت خلال الفترة 2008-2010

المنطقة	2008	2009	2010
تقرت	0.86	0.77	1.20
إجمالي الولاية	1.20	1.13	1.67

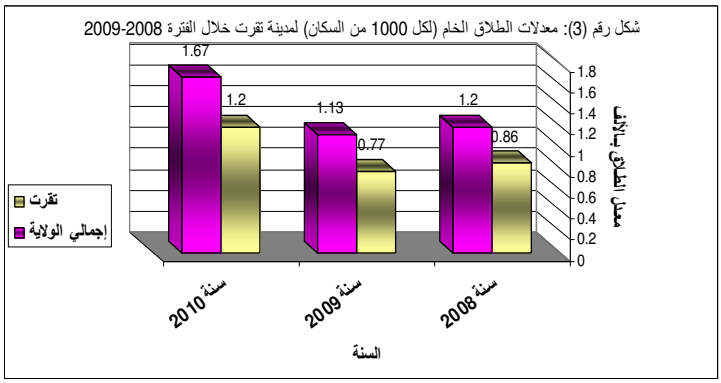

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (4)

المصدر:حسبت المعدلات بناءا على مصادر البيانات التالية:
1/ إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء
2/ المديرية الفرعية للإحصائيات والتحاليل، المجلس القضائي بورقلة.

2- معدل الطلاق العام:

"يعرف معدل الطـلاق العام في منطقة في سنة معينة بعدد حالات الطـلاق (وليس عدد المطلقين والمطلقات) لكل 1000 من السكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في هذه المنطقة في تلك السنة ويتم حسابه بالشكل التالي:[1]

$$\text{معدل الطلاق العام} = \frac{\text{عدد حالات الطلاق في السنة}}{\text{عدد السكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في السنة}} \times 1000$$

هناك تفاوت كبير في معدلات الطلاق العام بين تقرت والمناطق الإدارية المجاورة لها، حيث يرتفع هذا المعدل نسبيا في مدينة الحجيرة (2.14‰)، وينخفض في معظم المناطق المتبقية، (ورقلة 1.77‰، تقرت 1.28‰، حاسي مسعود 1.69). فالملاحظ على هذا المعدل إذن ارتفاعه النسبي في مناطق الطرد السكاني، وانخفاضه في مناطق الجذب.

وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى تفسير مناسب لهذا التباين المكاني الكبير، وخصوصا في غياب دراسات متعمقة في هذا الموضوع فإنه يمكن القول بأن هذا التباين يرتبط بالتفاوت في مستوى الترابط الاجتماعي بين البيئات الحضرية والريفية، إلى جانب تأثره باتجاهات الهجرة الداخلية.

[1] منهجيات الزواج والطلاق، فصل السكان والديموغرافيا، مركز الاحصاء أبو ظبي، على الموقع /www.scad.ae

جدول رقم (5): معدلات الطلاق العام بالألف لسنة 2008

المنطقـــة	ورقلة	تقرت	حاسي مسعود	الطيبات	الحجيرة	الإجمالي
معدل الطلاق العام بالألف	1.77	1.28	1.69	0.87	2.14	1.84

المصدر: حسبت المعدلات بناءا على مصادر البيانات التالية:

1/ إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

2/ المديرية الفرعية للإحصائيات والتحاليل، المجلس القضائي بورقلة.

3- معدل الطلاق المصحح:

يعرف معدل الطلاق المصحح في منطقة ما في سنة معينة بعدد حالات الطلاق وليس عدد المطلقين والمطلقات (لكل 1000 من السكان المتزوجين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في هذه المنطقة في تلك السنة ، ويتم حسابه بالشكل التالي:[1]

$$\text{معدل الطلاق المصحح} = \frac{\text{عدد حالات الطلاق في السنة}}{\text{عدد السكان المتزوجين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في السنة}} \times 1000$$

بلغ معدل الطلاق المصحح سنة 2008 لمدينة تقرت 2.70 حالة طلاق لكل 1000 من السكان المتزوجين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر، أي ما يعادل مرة ونصف من معدلات الطلاق المصححة للمدن المجاورة (الطيبات 1.79‰- الحجيرة 1.78‰)، ومن المعروف أن هاتين المنطقتين تتميزان بروح عالية من التكافل والترابط الاجتماعي واحترام رأي الكبار ما يؤدي إلى انخفاض حالات الطلاق فيها، فالسلطة في هاتين المدينتين مازالت خاضعة لكبار السن. بينما تجاوز هذا المعدل 3‰ في كل من مدينتي ورقلة وحاسي مسعود، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لورقلة كونها هي المدينة الكبرى في المنطقة، أما بالنسبة لحاسي مسعود فإن ارتفاع هذا المعدل قد يعود إلى هجرة الأزواج إلى هذه المنطقة دون اصطحاب زوجاتهم مما يقلل من العدد الإجمالي للمتزوجين،* في حين وصل هذا المعدل لإجمالي الولاية 3.82‰ خلال نفس السنة، وبهذا عموما تعتبر تقرت من مدن الولاية الأكثر ارتفاعا في نسب الطلاق.

[1] منهجيات الزواج والطلاق، فصل السكان والديموغرافيا، مركز الاحصاء أبو ظبي، على الموقع /www.scad.ae

* راجع تعريف معدل الطلاق المصحح ص 25

جدول رقم (6): معدلات الطلاق المصحح بالألف لسنة 2008

المنطقة	ورقلة	تقرت	حاسي مسعود	الطيبات	الحجيرة	الإجمالي
معدل الطلاق المصحح	3.63	2.70	3.37	1.79	1.78	3.82

المصدر: حسبت المعدلات بناءا على مصادر البيانات التالية:

1/ إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

2/ المديرية الفرعية للإحصائيات والتحاليل، المجلس القضائي بورقلة.

شكل رقم (4): معدلات الطلاق المصحح بالألف لسنة 2008

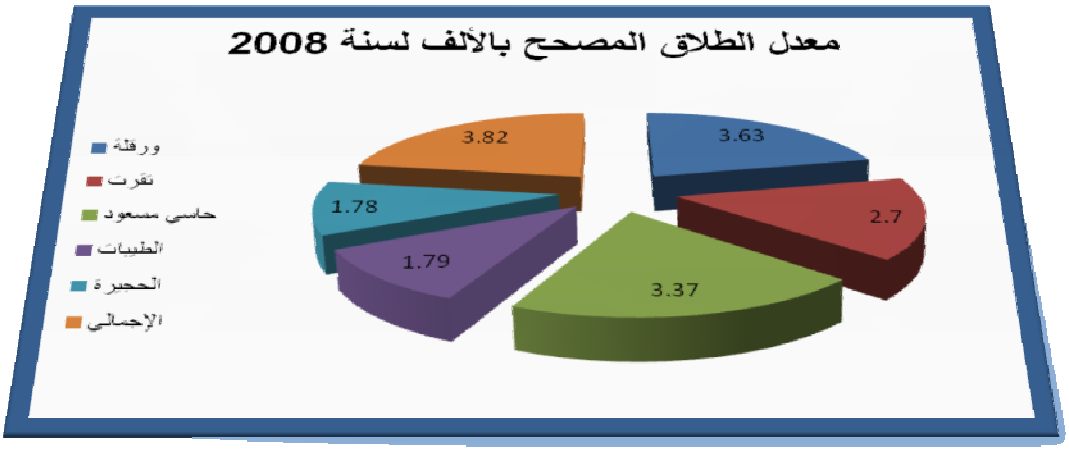

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (6)

خلاصة الفصل:

تبين في هذا الفصل ومن خلال الإحصائيات الرسمية أن عدد المطلقات أكبر من عدد المطلقين في مختلف بلديات المدينة ويعود ذلك إلى أن الرجل لديه فرصة إعادة الزواج أكثر من المرأة خاصة عند وجود الأبناء، فالمجتمع عادة لا يرحم المطلقة التي تتزوج وتتخلى عن أبنائها، في حين لا يواجه الرجل مثل هذه المشكلات.

كما تبين أيضا أن لمعدلات الطلاق أبعادا اقتصادية واجتماعية مهمة، فالأحوال الاجتماعية والاقتصادية تؤثر في التركيب الزواجي مما يجعل الحالة الزواجية للسكان غير ثابتة، بل تتغير من وقت لآخر تبعا لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجماعية، فضلا عن تأثرها بالعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، ومن ثم فإن مقاييس الطلاق المختلفة تشير إلى مدى تماسك المجتمع وترابطه والتزامه، فكما جاء في هذا الفصل أن معدل الطلاق الخام للمدينة وصل إلى 0.86‰ سنة 2008 في حين كان معدل الطلاق العام 1.28‰ لنفس السنة أما بالنسبة لمعدل الطلاق المصحح فقد بلغ 2.70‰ في سنة 2008.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن هذه المعدلات حسبت لسنة واحدة، وذلك بناءا على ما يتوافر من بيانات. وبذلك لا يستبعد أن تكون عرضة للتفاوت من سنة إلى أخرى كغيرها من الظواهر الاجتماعية والديمغرافية الأخرى. ومن هذا المنطلق فان معدلات الطلاق تعتمد على وقائع سنوية فقط.

الفصل الرابع

عرض وتحليل نتائج الدراسة

تمهيد

أولا: الإجراءات المنهجية

ثانيا: عرض وتحليل نتائج الدراسة

- ✓ التعريف بخصائص عينة الدراسة
- ✓ تحليل بيانات الفرضية الأولى المتعلقة بالزواج المبكر وأثره على الطلاق
- ✓ تحليل بيانات الفرضية الثانية المتعلقة بمدة الحياة الزوجية وعلاقتها بوقوع الطلاق
- ✓ تحليل بيانات الفرضية الثالثة المتعلقة بالوضع الاقتصادي للأسرة
- ✓ تحليل بيانات الفرضية الرابعة المتعلقة بالعوامل الاجتماعية وتأثيرها في الطلاق
- ✓ النتائج العامة للدراسة
- ✓ توصيات واقتراحات

تمهيد

بعد ما تم التطرق إلى ظاهرة الطلاق من الناحية النظرية، وكذا التعرف عليها من خلال الإحصائيات المتحصل عليها من محكمة تقرت والديوان الوطني للإحصاء بورقلة، بالإضافة إلى الدعم النظري الكبير الذي قدمته الدراسات السابقة لهذا الموضوع من معلومات وأفكار سواء كانت معلومات عامة حول الظاهرة أو إجراءات منهجية،جاءت الفرصة للتعرف أكثر على العوامل التي تؤثر وتدفع بالأزواج إلى الطلاق، وبذلك يأتي هذا الفصل لنعرض فيه تحليلا لبيانات الفرضيات، ومن ثم أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، والاقتراحات والتوصيات التي قد تساعد الكثير من الأسر على تجنب الوقوع في الطلاق، وقبل ذلك لابد من التعرض إلى مختلف الخطوات المنهجية الممكنة لمعالجة موضوع الطلاق، انطلاقا من الأسس المنهجية التي تتعلق باختيار العينة وتحديد حجمها والمناهج والتقنيات المستعملة في البحث وما إلى ذلك من الأسس المنهجية الأخرى، وصولا إلى عرض أهم الإجراءات المتخذة لتفريغ وتحليل البيانات.

أولا- الإجراءات المنهجية

1- مجالات الدراسة الميدانية: تتمثل في ثلاث مجالات هي:

أ- المجال الزمني: تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفترة ما بين بداية شهر جانفي إلى نهاية شهر أفريل لسنة 2013 أي استغرق التطبيق حوالي أربعة أشهر.

ب- المجال الجغرافي:

تمت الدراسة الميدانية بمدينة تقرت بمعظم أحيائها السكنية والقرى التابعة لها، هذه المدينة التي تشتهر بغابات النخيل الكثيفة والمثمرة والتي تعتبر قطبا هاما من أقطاب التجارة، تبعد عن الولاية ورقلة ب 160 كلم، بالإضافة إلى كونها محل عمل وإقامة الباحثة مما يسهل عملية توزيع أدوات البحث وجمع البيانات.

ج- المجتمع المستهدف:

يتمثل المجتمع المستهدف في هذه الدراسة في مجموع المطلقين والمطلقات من مستويات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة، ولتوضيح أكثر لهذا المجتمع سنتطرق فيما يأتي إلى كيفية اختيار عينة من هؤلاء الأفراد وكذا تحديد حجمها.

2- عينة الدراسة:

تعتبر دراسة الظواهر الاجتماعية من الدراسات الأكثر تعقيدا، "ذلك أن الظاهرة الاجتماعية متغيرة باستمرار والعوامل الخارجية المؤثرة فيها مختلفة من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر، إضافة إلى العوامل الداخلية للظاهرة حيث أنها تختلف باختلاف خلفياتها وتفاعلاتها المتداخلة ومكوناتها المتعددة".[1] ويفرض موضوع الدراسة – عوامل انتشار الطلاق في مدينة تقرت– اختيار العينة اختيارا دقيقا، بحيث تتوافر فيها نفس خصائص المجتمع، "والحكمة من إجراء الدراسة على العينة هي أنه في كثير من الأحيان يستحيل إجراء الدراسة على المجتمع ككل، فيكون اختيار العينة بهدف التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها على المجتمع، ويصبح ذلك ممكنا، إذا كانت خصائص العينة تمثل خصائص المجتمع من حيث أكبر عدد ممكن من المتغيرات، خاصة المتغيرات التي يحتمل أن تؤثر في الظاهرة محل البحث"[2].

ولذلك فقد تم تطبيق أدوات البحث على عينة قصديه من الأزواج والزوجات مكونة من (117) زوج وزوجة تم انفصالهم (طلاقهم) مقسمة إلى (38) مطلق و(79) مطلقة، من مستويات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة، وقد تم الحصول على العينة من خلال المدارس والجيران والأصدقاء.

3- المنهج المستخدم:

إن اختيار منهج الدراسة عملية لا تخضع لإرادة الباحث بقدر ما تتعلق بطبيعة موضوع البحث والهدف المتوخى منه، وللقيام بأي بحث علمي منظم لا بد من الاعتماد على منهج وإتباع خطوات توصلنا إلى نتائج مضبوطة. وكما هو معروف أن نوع الدراسة هو الذي يحدد نوع المنهج المتبع، كما أنه يحدد الأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعطيات من الميدان، وبما أن موضوع الدراسة هو أسباب الطلاق فهذا يتطلب منا استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا[3]وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة[4] .

---

[1] عدنان أحمد مسلم، **البحث الاجتماعي الميداني،خطوات التصميم والتنفيذ**، الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق، مطبعة الإتحاد، سوريا، 1992 – 1993، ص26

[2] سعيد جاسم الأسدي، **أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية**، مؤسسة وارث الثقافية، البصرة، 2008، ص 92

[3] ذوقان عبيدات وآخرون، **البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه**، دار الساحة للنشر والتوزيع، جدة، 2003، ص 106

[4] رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية**، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000، ص106

4- أدوات جمع البيانات:

من أجل الحصـول على معطيات تتعلق بالدراسة وتحليلها، يستلزم الأمر تطبيق بعض التقنيات أو الأدوات التي تسمح بجمع هذه المعطيات، وقد تم في هذه الدراسة استخدام أداة الاستمارة التي تعرف على أنها" مجموعة من الأسئلة المقننة (مغلقة أم مفتـوحة) التي توجه إلى المبحـوثين من أجل الحصول على بيانات حول قضية معينة أو اتجاه معين"[1]. وقد تناولت استمارة الدراسـة هذه مجموعة من الأسئلة المغلقة منها والمفتوحة وتم تقسيمها إلى خمسة محاور، كل محور يتضمن مجموعة من الأسئلة:

-**المحور الأول**: يحتوي على البيانات الأولية والشخصية الخاصة بالمبحوث.

-**المحور الثاني**: يحتوي على البيانات الخاصة بالفرضية الأولى والمتعلقة بالزواج المبكر وأثره على الطلاق.

-**المحور الثالث** :يحتوي على البيانات الخاصة بالفرضية الثانية المتعلقة بمدة الحياة الزوجية وعلاقتها بوقوع الطلاق.

-**المحور الرابع** :وفيه البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة المتعلقة بالوضع الاقتصادي للأسرة وعلاقته بالطلاق.

-**المحور الخامس**: ويتضمن البيانات الخاصة بالفرضية الرابعة والمتعلقة بالعوامل الاجتماعية وتأثيرها في الطلاق.

5- إجراءات تفريغ بيانات الدراسة وتحليلها:

تمت معـالجة بيانات الدراسة الميدانية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) بعد القيام بترميز الاستبيان ترميزا رقميا من أجل تفريغه في الحاسب الآلي، وقد استغرقت عملية التفريغ حوالي 3 أسابيع. وبعد اكتمال عملية إدخال البيانات تم تصنيفها في جداول إحصائية بسيطة تبين النسب المئوية والتكرارات، في جداول مزدوجة توضح العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ثانيا- عرض وتحليل نتائج الدراسة:

نتناول في هذا الجزء من الدراسة عرضا لأهم النتـائج التي تم التوصل إليها من خلال إجابات المبحوثين، وقبل ذلك لابد من التعرض لأهم البيانات التي تميز أفراد العينة من مطلقين ومطلقات، خاصة منها ما يتعلق بمواصفات السن والمهنة والمستوى التعليمي، كونها تمثل دعما وسندا معرفيا لتفسير متغيرات الفرضيات المقترحة في هذه الدراسة.

[1] فضيل دليو وآخرون، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، الجزائر، مطابع دار البعث، 1999 ، ص192

1- التعريف بخصائص عينة الدراسة:

أ- توزيع أفراد العينة حسب السن:

جدول رقم (7): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب السن

السن الحالي	أقل من 19 سنة		24-20		29-25		34-30		39-35		44-40		45 سنة فأكثر		المجموع	
الجنس	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكور	0	0	2	1.7	7	6	7	6	8	6.8	4	3.4	10	8.5	38	32.5
إناث	2	1.7	14	12	20	17.1	16	13.7	11	9.4	10	8.5	6	5.1	79	67.5
مجموع	2	1.7	16	13.7	27	23.1	23	19.7	19	16.2	14	12	16	13.7	117	100

شكل رقم (5): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب السن

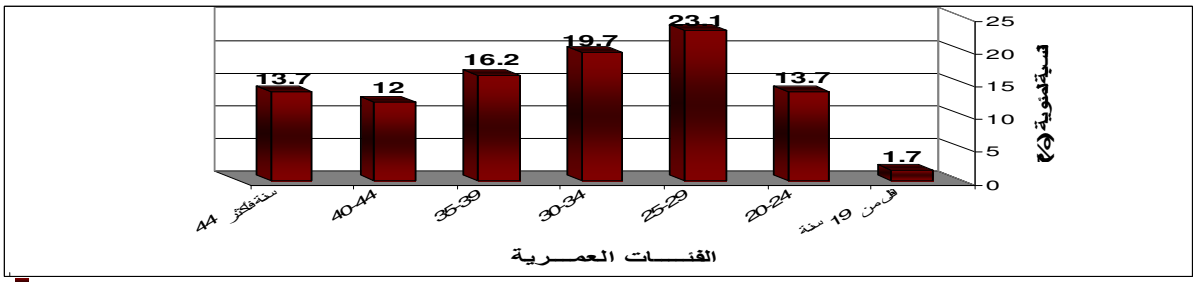

يتضح من الشكل والجدول السابق أن الفئة العمرية المنوالية هي فئة [25-29] سنة، ممثلة بنسبة تقدر ب 23.1%، من بينها أكبر نسبة تقدر ب 17.1%خاصة بالمطلقات وأصغر نسبة تقدر ب 6%خاصة بالمطلقين. ثم تليها فئة [30-34]سنة، ممثلة بنسبة تقدر ب19.7%، من بينها كذلك نجد أكبر نسبة تقدر ب13.7%هي للمطلقات، وأصغر نسبة منها تقدر ب 6% هي للمطلقين. ويضاف إلى الفئتين السابقتين فئة ثالثة معتبرة هي فئة [35-39] سنة، ممثلة بنسبة تقدر ب 16.2%، من بينها أكبر نسبة تقدر ب 9.4% هي للمطلقين، أما أصغر نسبة لها تقدر ب 6.8%هي للمطلقات. وهنا نلاحظ أن هذه الفئات العمرية لوحدها تمثل أكثر من النصف بالنسبة للمجموع الكلي من النسب المئوية الخاصة بالمطلقين والمطلقات، حيث تراوحت أعمارهم ما بين[25-39] سنة، مع الإشارة فقط إلى أن نسبة المطلقات ارتفعت في بداية هذه الفئات وانخفضت في نهايتها مقارنة مع المطلقين.

أما بالنسبة للفئات المتبقية فإنها جاءت موزعة بشكل متقارب لكل من الفئة [20-24]سنة، [40-44]سنة، 45 سنة فأكثر حيث تمثل على التوالي؛ 13.7%، 12%، 13.7%. وأخيرا توجد أصغر فئة عمرية لأفراد العينة وهي فئة أقل من 19سنة ممثلة بنسبة تقدر ب 1.7% متمركزة لذا المطلقات.

عموما يمكن تفسير تمركز السن الحالي للمبحوثين المطلقين والمطلقـات ما بين 25 و39 سنة بعدة مؤشرات، من أهمها ما يتعلق بالسن عند الزواج الأول الذي صار يتمحور في هذه الفترات، والذي يكون أقل في أغلب الأحيان عند النساء مقـارنة بالرجال الذين تتطلب لهم فترة أطول لتحضير أنفسهم وبناء مستقبل زواجهم.

ب- توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

جدول رقم (8): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية / الجنس	بدون مستوى		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكور	5	4.3	3	2.6	12	10.3	15	12.8	3	2.6	38	32.5
إناث	11	9.4	7	6	26	22.2	25	21.4	10	8.5	79	67.5
المجموع	16	13.7	10	8.5	38	32.5	40	34.2	13	11.1	117	100

يتبين من خلال معطيات هذا الجدول أن أعلى المستويات التعليمية للمبحوثين تتمثل في المستويين المتوسط والثـانوي بنسبة تقدر ب 32.5%، 34.2% على التـوالي، وهنا يمكن ملاحظة أن هذين المستويين قد بلغـا أكثر من نصف مجموع النسب المئوية الكلية، كما أن مجموع أفراد المستوى الثـانوي يمثلون منوال *عينة الدراسة، حيث يقدر عددهم ب 40 فردا، وهذا يعني أنه بمجرد أخذ هؤلاء الأفراد لقسط من التعليم أو التوقف عن الدراسة يتجهـــون نحو الزواج لبناء حياتهم المستقبلية، خاصة منهم الإنـــاث اللواتي في بعض الأحيـــان يجبرن على الزواج في سن مبكرة. ثم تأتي نسبة لها قدر من الاعتبار للذين هم بدون مستوى تقدر ب 13.7%، تليهـا نسبة أخرى 11.1% للمستوى الجامعي، وأخيرا نسبة المستوى الابتدائي 8.5%.

عموما إن هذه النسب كلها تعكس مدى انتشار التعليم حاليا في المجتمع الجزائري ولكلا الجنسين معا.

ج- توزيع أفراد العينة حسب المهنة:

جدول رقم (9): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المهنة

المهنة / الجنس	موظف		تاجر		مهنة حرة		فلاح		لا يعمل		مهنة أخرى**		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكور	23	19.7	0	0	5	4.3	2	1.7	3	2.6	5	4.3	38	32.5
إناث	16	13.7	1	0.9	1	0.9	0	0	55	47	6	5.1	79	67.5
المجموع	39	33.3	1	0.9	6	5.1	2	1.7	58	49.6	11	9.4	117	100

* المنوال هو القيمة الأكثر تكرارا

** تتمثل المهن الأخرى بالنسبة للمطلقات في: حرفة الخياطة والحلاقة... إلخ. في حين نجدها تتمثل عند المطلقين في مهنة عامل يومي.

يظهر من معطيـات هذا الجدول الذي يوضح الحـالة المهنية للمبحوثين، أن نسبة تقدر ب 49.6 %هي للمبحوثين العاطلين عن العمل، تتوزع هذه النسبة على المطلقـات بصفة أكبر بنسبة تقدر ب47%، مقابل أصغر نسبة للمطلقين تقدر ب 2.6% وهنا نشير إلى أن هذه الحالة المهنية تمثل منـوال عينة الدراسة، حيث قدر عدد المبحـوثين في هذه الحالة ب 58 مبحوث أغلبهم من المطلقات، ثم تأتي نسبة أخرى عـالية تقدر ب 33.3% تمثل مهنة موظف، حيث تتركز أكبر نسبة منها عند المطلقين وتقدر ب 19.7%، أما أصغر نسبة منها فهي للمطلقات وتقدر ب 13.7%.

أما بالنسبـة للحـالات المهنية الأخرى فإنها تظهر بنسب منخفضة بدءا من "مهنـة أخرى" التي تقدر نسبتهـا ب 9.4%، تليهـا مهنة حرة بنسبة تقدر ب 5.1%، ثم تأتي مهنة فلاح تقدر نسبتهـا ب1.7%، ممثلة كلها عند المطلقين دون المطلقـات، وأخيرا تأتى مهنة تاجر التي تمثل اصغر نسبة تقدر ب 0.9%. وما هذا إلا دليل على انتقـال الأفراد في المجتمع الجزائري من ممارسة المهن التقليدية إلى ممـارسة المهن الرسمية والحكومية، ذلك نتيجة لارتفاع المستوى التعليمي من جهة وانتشار المؤسسات التي جذبت اليد العاملة إليها من جهة أخرى. ولذلك يمكن القول أن الطلاق يتأثر بالظروف المهنية الجيدة منها والسيئة لحياة الأسرة والأزواج وهذا ما أكدته النسب السالفة الذكر *.

2- تحليل بيانات الفرضية الأولى المتعلقة بالزواج المبكر وأثره على الطلاق:

2-1- علاقة السن عند زواج المبحوثين بالطلاق:

أ- سن زواج المبحوثين:

جدول رقم (10): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب السن عند الزواج.

الجنس	السن عند الزواج												المجموع	
	19-15		24-20		29-25		34-30		39-35		40سنة فأكثر			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكور	0	0	8	6.8	13	11.1	5	4.3	8	6.8	4	3.4	38	32.5
إناث	13	11.1	28	23.9	24	20.5	7	6	4	3.4	3	2.6	79	67.5
المجموع	13	11.1	36	30.8	37	31.6	12	10.3	12	10.3	7	6	117	100

* راجع الأسباب الاقتصادية للطلاق في الفصل الثاني من هذه الدراسة ص 14

يتضح من جدول سن زواج المبحوثين أن أعلى نسبة للطـــلاق تحدث للذين كان سن زواجهم يتراوح بين [25-29] والمقدرة ب 31.6% موزعة بين 20.5% للإناث و11.1% للذكور، كما تظهر نسبة أخرى عـــالية تقارب القيمة السابقة والتي تقدر ب30.8% تتمثل في الفئة العمرية [20-24]، حيث تتركز أكبر نسبة منها عند المطلقات وتقدر ب 23.9% أما عند المطلقين فتقدر ب 6.8%، وجاءت نسب الطلاق متقاربة لدى الفئات العمرية [15-19]، [30-34]، [35-39]، تمثل على التوالي 11.1%، 10.3%، 10.3%، وأخيرا نسجل أدنى نسبة للفئة العمرية 40 سنة فأكثر تقدر ب 6% متمركزة لدى المطلقين.

وعموما نلاحظ أن أكثر قضايا الطلاق تقع بين الشباب، أي أن الزيجات التي تكون في وسط أزواج صغيري السن غالبا ما تنتهي بفك الـرابطة الزوجية، وهذا يعني أن صغر سن الزوج أو الزوجة سبب رئيسي في عدم التفـــاهم بينهمـــا، حيث لا يمكنهما تقدير العواقب أو فهم معنى رابطة الزواج والأسرة، وهذا ما يفسر ارتفـــاع نسبة الطـــلاق بين الأزواج الجدد، مقارنة بالآخرين*.

ب- العمر المثالي للزواج عند أفراد العينة فيه حسب الجنس:

جدول رقم (11): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب السن المفضل للزواج.

الجنس	العمر المثالي للزواج								المجموع	
	23-20		27-24		31-28		أكثر من 31سنة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكور	2	1.7	7	6	16	13.7	13	11.1	38	32.5
إناث	15	12.8	55	47	8	6.8	1	0.9	79	67.5
المجموع	17	14.5	62	53	24	20.5	14	12	117	100

يرتبط اختيار أفضل سن للزواج بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المختلفة، والتي ترتبط بدورها بالظروف التي يعيشها الشخص المعني بالأمر. فمن خلال تجربته في المجتمع الذي يعيش فيه ومعرفته لظروفه الشخصية يمكن أن يقرر ما هو العمر المناسب للزواج، ويبين الجدول أعلاه مواقف واتجاهات أفراد عينة الدراسة حول السن المفضل لديهم.

* راجع الأسباب الديمغرافية للطلاق في الفصل الثاني من هذه الدراسة ص 13

يتضح من الجدول السابق أن 53% من أفراد العينة يفضلون السن 24-27 سنة للزواج يتوزعون بأكبر نسبة لدى المطلقات تقدر ب 47%، وبأصغر نسبة لدى المطلقين تقدر ب 6%، في حين يفضل 20.5% من المبحوثين 28-31 سنة كأفضل سن للزواج، يتوزعون بأكبر نسبة لدى المطلقين تقدر ب 13.7% وبأصغر نسبة لدى المطلقات تقدر ب 6.8%.

كما يلاحظ أن العمر المثالي عند الزواج الأول للذكور أعلى منه عند الإناث، وذلك بسبب المسؤولية الملقاة على عاتق الرجل موازنة بالأنثى، خاصة المسؤوليات المادية والإنفاق على الأسرة، في حين أن العمر المثالي للفتاه أقل مقارنه بالذكور، ذلك أن الفتاه لا تتحمل أي مسؤولية أو تكاليف للزواج فجميعها تقع على عاتق الرجل لذلك فهي تتزوج في سن أقل من الشاب.

2-2- فارق السن بين الزوجين وعلاقته بوقوع الطلاق:

إن فارق السن بين الزوجين بإمكانه أن ينهي حياتهما بالطلاق، خاصة إذا كان هذا الفارق كبير جدا يصعب على الزوجين التكيف معه، وكما هو معروف في المجتمع والأكثر شيوعًا ورغبة هو أن يكون عمر الزوج أكبر من عمر الزوجة بفارق عمري مناسب. فكثير من الأزواج يفضلـــون أن تكون زوجـــاتهم أقل منهم عمرًا حتى يتسنى لهم العيش بسعادة لذلك سنحاول الكشف عليه في هذا الإطار من خلال مدى تأثيره على المبحوثين(الزوجين)إلى جانب تحديد أسباب هذا التأثير.

شكل رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب تأثير فارق السن في وقوع الطلاق

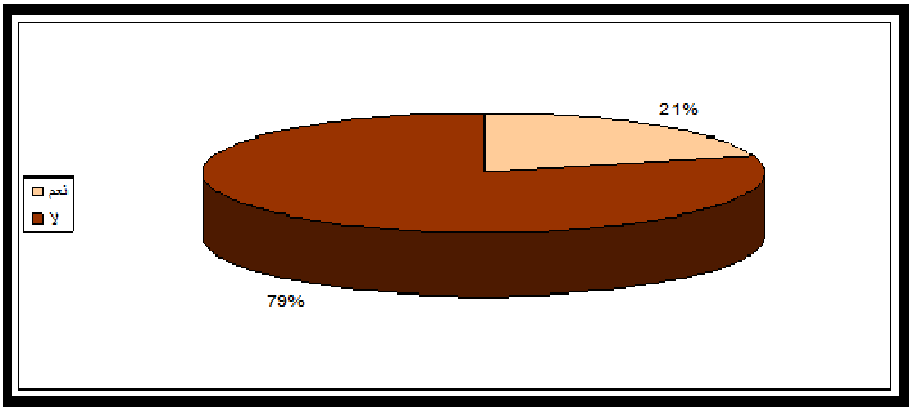

يتبين من الشكل السابق أن غالبية أفراد العينة يرون أن فارق السن بينهما لم يكن السبب في وقوع الطلاق وذلك بنسبة 79% علما أن هؤلاء الأفراد يتراوح فارق السن بينهم وبين أزواجهم ما بين سنة و10سنوات، أما النسبة الباقية والتي تقدر ب 21 % تمثل الأفراد الذين يرون أن فـارق السن كان سببا في وقوع الطلاق لأن هذا الفارق يتجاوز 10 سنوات، الأمر الذي يجعل كلاً من الزوجين ينتمي إلى جيل مختلف تماماً عن جيل الطرف الآخر، وبالتالي تختلف اهتماماتهم وأفكارهم بشكل كبير مما ينتج عنه العديد من الخـــلافات كانعدام التفـــاهم والمشـــاكل المادية، وهذا ما يؤدي إلى عدم السعـادة والحزن والشعور

بالضيق وكره الحياة الزوجية، بل في بعض الأحيـان يضاف إلى ذلك الخيانة الزوجية للبحث عن المشاعر التي يفتقدها أحد الطرفين في حياته الزوجية، وعند تفاقم هذه المشاكل يكون الحل الأمثل هو الطلاق.

3- تحليل بيانات الفرضية الثانية المتعلقة بمدة الحياة الزوجية وعلاقتها بوقوع الطلاق

3-1- فترة وقوع الطلاق وعلاقته بمدة الزواج:

أ- فترة وقوع الطلاق:

شكل رقم (7): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب فترة وقوع الطلاق

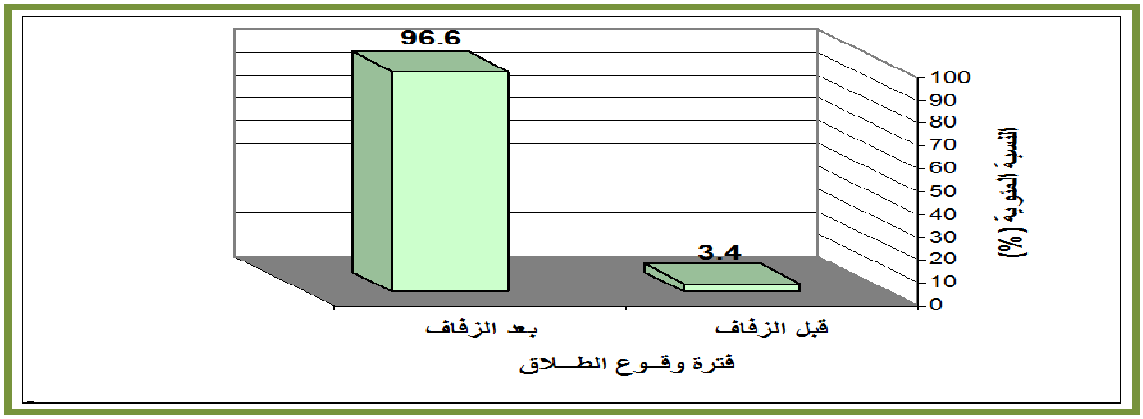

يوضح الشكل أن غالبية المبحوثين كان طلاقهم بعد الزفاف، أي بعد دخول الزوج بزوجته وذلك بنسبة 96.6% في حين لم تتجاوز نسبة الذين طلقوا قبل الزفاف 4%، ويرجع سبب طلاق هاته الفئة الأخيرة مبكرا إلى الحالات التي يجبر عليها الزوجان لخلاف وقع بين ذويهما ولم يكن لهما طرف فيه، ومن ثم يلجأ إلى خيار إنهاء العلاقة الزوجية بالطلاق في مرحلة مبكرة قبل أن تكتمل عناصر الزواج، كما تجدر الإشارة إلى أن هذا النمط من الطلاق وقع بين أوساط الفئات الشابة من أفراد العينة (20-29) سنة وذلك من خلال الحالات التي تم الوصول إليها.

ب- طلاق ما بعد الزفاف وعلاقته بمدة الزواج: عند دراسة الطلاق لابد من التطرق إلى مدة الحياة الزوجية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (12): طلاق ما بعد الزفاف وعلاقته بمدة الزواج

مدة الزواج	0-1سنة	2-3 سنة	4-5 سنة	6-7 سنة	أكثر من 8 سنوات	المجموع
التكرار	46	24	15	15	13	113*
النسبة	40.7	21.2	13.3	13.3	11.5	100

* يمثل هذا العدد مجموع المبحوثين الذين طلقوا بعد الزفاف

نلاحظ من الجدول السابق أن أكثر من ثلث حالات الطلاق لأفراد العينة كان للذين لم يمضي على عقد قرانهم سنة واحدة، إذ بلغت نسبتهم 40.7% وهي نسبة مرتفعة، كما نلاحظ تذبذب في باقي النسب حيث تنخفض النسبة في مدة الحياة الزوجية [2-3] سنوات إلى 21.2% وكذلك نفس الأمر للمدة الحاصلة بين [4 -5] سنوات و[6-7] سنوات والمقدرة ب 13.3%، كما نسجل أدنى نسبة عند الفئة أكبر من 8 سنوات والمقدرة ب 11.5%، لأنه وبطول المدة قد يرزق الزوجان بأطفال يكونوا طرفا ثالثا في العلاقة الزوجية فيصب كل من الزوج والزوجة اهتماماتهم على أبنائهم فيتغير نمط حياتهم، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت مدة الزواج كلما قل الطلاق والعكس.

عموما نلاحظ أن الطلاق أصبح يحدث في السنوات الأولى من الزواج بل حتى في الأشهر الأولى، ويمكن إرجاع زيادة الطلاق في هذه الفترات إلى عدة أسباب، منها سهولة الانفصال من جهة وصعوبة التفاهم بين الأزواج خاصة الذين يعيشون في منزل العائلة من جهة أخرى. بالإضافة إلى عدم الواقعية وتوقع المشاكل والعقبات عند الإقبال على الحياة الزوجية، وعدم الرغبة في تعلُّم طرق احتواء المشكلات الزوجية، خاصة إذا تدخل بعض أسر الطرفين بشكل مستمر في حياة الزوجين، وبطريقة هدامة غير بناءة.*

3-2- المهنة وعلاقتها بمدة الزواج

جدول رقم (13): المهنة وعلاقتها بمدة زواج

مدة الزواج / المهنة	1-0 سنة		3-2 سنة		5-4 سنة		7-6 سنة		8 سنوات فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موظف	13	28.3	9	37.5	9	60	5	33.3	2	15.4	38	33.6
تاجر	0	0	0	0	1	6.7	0	0	0	0	1	0.9
مهنة حرة	4	8.7	1	4.2	0	0	0	0	1	7.7	6	5.3
فلاح	1	2.2	0	0	0	0	1	6.7	0	0	2	1.8
لا يعمل	24	52.1	11	45.8	5	33.3	8	53.3	8	61.5	56	49.6
مهنة أخرى	4	8.7	3	12.5	0	0	1	6.7	2	15.4	10	8.8
المجموع	46	100	24	100	15	100	15	100	13	100	113	100

يتضح من الجدول أن معظم أفراد العينة بمختلف المهن التي يمارسونها لا تزيد مدة زواجهم عن السنة والذين قدر عددهم ب46 مبحوث، يتوزعون على فئة البطالين بنسبة 52.1% يليها فئة الموظفين بنسبة 28.3%، ويشترك كل من أصحاب المهن

* راجع أسباب الطلاق المبكر في الفصل الثاني من هذه الدراسة ص 16

الحرة وكذا المهن الأخرى في 8.7% وأخيـرا تأتي فئة الفلاحين بنسبة 2.2%، وتنعدم النسبة عند التجـار. كمـا نسجل أدنى مجموع (13) للذين مضى على زواجهم أكثر من 8 سنوات يتوزعون بنسبة 61.5% للبطـالين، و15.4% لكل من الموظفين وأصحاب المهن الأخرى، بينما تنعدم النسبة عند كل من الفلاحين والتجار.

عموما يمكن القول أن الطلاق يحدث في السنوات الأولى من الزواج خاصة عند البطالين نظرا لعدم قدرتهم على تحمل مسؤولية الإنفاق. وبالتالي فإنه من أكثر المخاطر التي تهدد حياة الأسر الزواجية والتي بإمكانها أن تعصف بها اتجاه الطلاق، هي تلك التي تتعلق بالوضعية المـادية، لاسيما منها ذات المستوى المتدني والمنخفض الذي لا يسمح للأسرة أن تعيش بأدنى شروط الحياة المطلوبة لقيامها واستمرارها، وذلك نظرًا لما تستلزمه الحياة الأسرية والزواجية من متطلبات ضرورية للعيش بشكل مشترك بين أعضائها، خاصة إذا احتوت على عدد معتبر من الأبناء في كنفها.

3-3- مدة الحياة الزوجية للمطلقين وعدد الأبناء:

جدول رقم (14): عدد الأبناء وعلاقتهم بمدة زواج

مدة الزواج / عدد الأبناء	1-0 سنة		3-2 سنة		5-4 سنة		7-6سنة		8 سنوات فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بدون أبناء	29	63	10	41.7	6	40	2	13.3	3	23.1	50	44.2
2-1	16	34.8	13	54.2	7	46.7	8	53.3	1	7.7	45	39.8
4-3	1	2.1	1	4.2	2	13.3	5	33.3	1	7.7	10	8.8
5 فأكثر	0	0	0	0	0	0	0	0	8	61.5	8	7.1
المجموع	46	100	24	100	15	100	15	100	13	100	113	100

يظهر من خلال هذا الجدول أن الفئة التي تضم أكبر عدد من المطلقيـــن هي فئة بدون أبنـاء وقد قدر عددهم ب50 مطلق، يتمركزون عند الذين لم تتجـــاوز مدة زواجهم سنة، ثم تتناقص هذه النسبة تدريجيـا مع بقية المدد الزواجية. تلي هذه الفئة العالية فئة أخرى معتبرة وهي الفئة التي تمثل [2-1] من الأبناء بمجموع 45 فردا يتـوزعون بأكبر نسبة تقدر ب34.8% للذين دامت فترة زواجهم أقل من سنة، مقابل أقل نسبة تقدر ب7.7% للذين تجاوزت فترة زواجهم 8 سنوات. ثم تأتي الفئتين الأقل احتواء للمطلقين هما فئة[3-4] من الأبناء بمجمـوع يقدر ب 10 وفئة 5 أبناء فأكثر بأقل مجموع يقدر ب8 أفراد، مقتصرين على الذين تجاوزت فترة زواجهم 8 سنوات. وبعد حساب معامل بيرسون بين المتغيرين (متوسط مدة الزواج ومتوسط عدد الأبناء) تبين

أن قيمة الارتباط تساوي 0.92 * أي أن هناك ارتباط طردي قوي جدا بين هذين المتغيرين. وعليه من خلال هذه المعطيات نستنتج أن قلة عدد الأبناء يزيد من حدة حالات الطلاق.

4- تحليل بيانات الفرضية الثالثة المتعلقة بالوضع الاقتصادي للأسرة

سيتم في هذا الجزء الكشف عن دخل أسرة المبحـوثين (الزوجين) وعلاقته بوقوع الطلاق من خلال تحديد مستواه إلى جانب تقييمهم لكفاية دخلهم أو عدم كفايته في حياتهم الزوجية.

4-1- عمل الزوجة وتأثيره على استقرار الأسرة

شكل رقم (8): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب عمل الزوجة

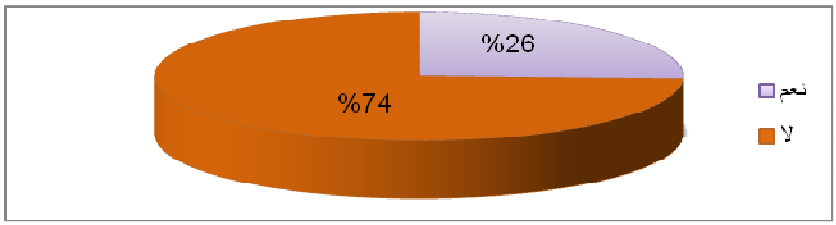

يظهر من الشكل أن حوالي ثـلاثة أرباع المبحوثين لم تدخل زوجـــاتهم سوق العمل بنسبة 74%، بينما الربع الباقي 26% يمثله الذين دخلت زوجـاتهم سوق العمل، مما يدل على أن مشـــاركة المرأة في قوة العمل ضعيفة بالنسبة لأفراد العينة وهذا لا يمكن تفسيره إلا بالنظر إلى النسبة القليلة والتي تمثل النساء العـاملات في المجتمع الجـزائري حيث لا تزيد نسبتهن عن 15.61% فقط من مجموع السكان العاملين وذلك حسب تعداد 2008[1].

4-2- مستوى الدخل وتقييم مدى كفايته للأسرة:

أ- تحديد مستوى الدخل للأسرة:

شكل رقم (9): مستوى الدخل لأسرة المبحوثين

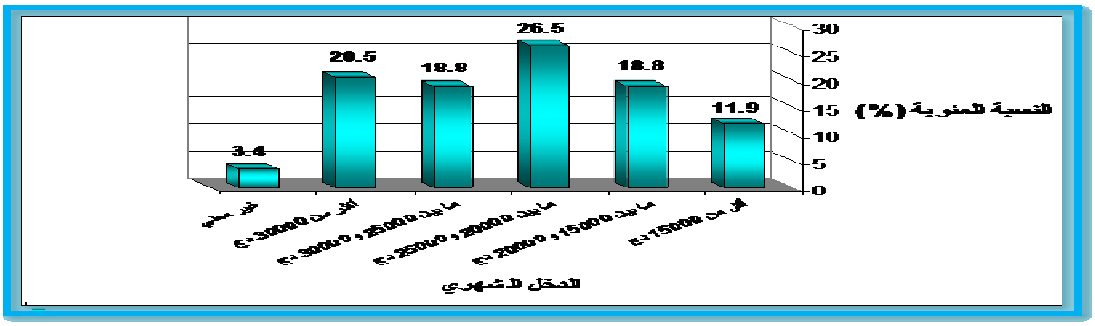

* أنظر الملحق رقم (2)

[1] سليم العقون، **قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص186

يوضح الشكل مستوى دخل أسرة المبحوثين الذي كان يمثل مصدر عيشهما وحياتهما الزوجية ككل، حيث من هذا الأخير تظهر أعلى نسبة تقدر ب 26.5% تمثل المبحوثين الذين كان دخلهم يتراوح ما بين 20000 و25000 دج، والذي تجدر الإشارة إليه أن هذه النسبة العالية من المبحوثين لا يمكنها سد كل حاجيات الأسرة، خاصة الضرورية منها كالسكن وظروف العيش الحسنة، بالإضافة إلى تعليم الأبناء إن وجدوا وما إلى ذلك من الحاجيات الأخرى. كما تظهر نسبة ثانية عالية تقدر ب20.5% تمثل المبحوثين الذين كان دخلهم أكثر من 30000 دج وهذا يعني أن الطلاق لا ينحصر عند ذوي الدخل المنخفض بل يتعدى حتى ذوي الدخل المرتفع، وإلى جانب هاتين النسبتين الممثلتين لأعلى النسب المسجلة في الجدول نجد نسبة ثالثة معتبرة تقدر ب 18.8% وتمثل المبحوثين الذين كان دخلهم ما بين 15000 و20000 دج، وهذه النسبة هي الأخرى تعبر عن حقيقة انخفاض مدخول المبحوثين، حيث لا يسعهم بهذا القدر من الدخل حتى الحصول على ضروريات العيش مما يدفعهم إلى البحث عن حلول أخرى، كما نسجل نفس النسبة 18.8% للمبحوثين الذين كان دخلهم يتراوح بين 25000 و30000 دج، وهذه الفئة الممثلة للدخل تعتبر متوسطة مقارنة بالفئات السابق ذكرها، ومنه يمكن القول أن الطلاق ينخفض نوعًا ما عند ذوي الدخل المتوسط. وتبقى نسبة أخيرة ليست بالهينة 11.9% تشمل فئة الدخل عند المبحوثين أقل من 15000.

وعليه من خلال حساب متوسط الدخل عند المبحوثين والذي يساوي23163.71دج نستنتج أن هذه المداخيل الممثلة في كل الفئات لا تمكن هؤلاء من توفير العديد من حاجياتهم المتعلقة بضمان استمرار حياتهم الزوجية وتحقيق على الأقل الرضى بمستواهم المعيشي، وخاصة الضروريات التي تعد أساس دوام العشرة الزوجية، كالمسكن اللائق الذي يحبذ عادة أن يكون منفردًا لتفادي الكثير من المشكلات اليومية مع الأهل، وما إلى ذلك من ضروريات الحياة التي تمثل صمام أمان للطلاق.

ب- مساهمة أو عدم مساهمة الزوجة في دخل الأسرة.

مما لا شك فيه أن مساهمة الزوجة أو عدم مساهمتها في دخل الأسرة له عدة تأثيرات، إما بإحداث التكيف الزواجي، وإما أن ينعكس بصورة سلبية على حياة الزوجين، لذلك الجدول الموالي سيوضح لنا مساهمة الزوجة أو عدم مساهمتها في دخل الأسرة ككل وكيف تؤثر على حياة الزوجين.

جدول رقم (15): مساهمة أو عدم مساهمة الزوجة في الدخل.

مساهمة الزوجة في الدخل / الجنس	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	7	30.4	30	33.3	37	32.7
أنثى	16	69.6	60	66.6	76	67.2
المجموع	23	100	90	100	*113	100

نلاحظ من الجدول أن أكبر قيمة مسجلة تمثل المبحـــوثين الذين صرحوا بعدم مســاهمة الزوجة في دخل الأسرة تقدر ب 90 فردا يتوزعون بأكبر نسبة تقدر ب66.6% للمطلقات وأصغر نسبة تقدر ب 33.3% هي للمطلقين، أما أصغر قيمة فتقدر ب23 مبحوث تمثل الذين صرحوا بمسـاهمة الزوجة في الدخل، ويتوزعون كذلك بأكبر نسبة لدى المطلقـات تقدر ب69.6% وأصغر نسبة تقدر ب 30.4% هي للمطلقين. أما قيمة معامل الاقتران بين المتغيرين في الجدول فتساوي 0.06 أي أن الارتباط بين المتغيرين ضعيف جدا**.

والذي تجدر الإشارة إليه حول ارتفاع تكرار عدم مسـاهمة الزوجات في دخل الأسرة مقارنة بتكرار مساهمتهن، هو أنه بالرغم من دخول المرأة إلى سوق العمل واقتحامها لعدة نشاطات في المجتمع الجزائري، إلا أنه مازالت مساهمتها في دخل الأسرة يمثل الشيء القليل، وهذا لا يمكن تفسيره إلا بالنظر إلى النسبة القليلة والتي تمثل النساء العاملات في المجتمع الجزائري حيث لا تزيد نسبتهن عن 15.61% فقط من مجموع السكـان العـاملين وذلك حسب تعداد 2008. إلا أن هذا لا ينفي تأثير مساهمة عمل المرأة في إحداث الطـلاق رغم النسب القليلة المسجلة له.خاصة عند الذين صرحوا بأن مساهمة الزوجة في دخل الأسرة يولد لديها نوع من التسلط في اتخاذ قرارات التصرف في ميزانية الأسرة، مما يؤدي إلى زيادة حدة الصراعات والنزاعـــات اليومية بين الزوجين، وبالتـالي تصبح هذه المسـاهمة نقمة على الأسرة و ليس نعمة عليهـا. وهذا ما أكدته دراسة الطالب معطي بودخيل.***

ج- مدى مساهمة الزوجة في دخل الأسرة:

جدول رقم (16): مدى مساهمة الزوجة في دخل الأسرة.

مدى مساهمة الزوجة في دخل الأسرة / الجنس	جزئيا		كليا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ذكور	5	33.3	2	25	7	30.4
إناث	10	66.6	6	75	16	69.6
المجموع	15	100	8	100	****23	100

* يمثل هذا العدد مجموع المبحوثين الذين طلقوا بعد الزفاف.

** أنظر الملحق رقم (2)

*** راجع الدراسة الأولى من الدراسات السابقة ص 9

**** يمثل هذا العدد مجموع الإجابات بنعم من السؤال رقم (19) أنظره في ملحق الإستمارة

نلاحظ من هذا الجدول أن أكبر قيمة مسجلة هي للمبحوثين الذين صرحوا بأن مساهمة الزوجة في دخل الأسرة كانت جزئيًا تقدر ب 15 فردا، يتوزعون بأكبر نسبة تقدر ب 66.6% المطلقات، وأصغر نسبة تقدر ب 33.3% للمطلقين. أما القيمة الثانية والتي تقدر ب 8 أفراد هي للمبحوثين الذين صرحوا بأن مساهمة الزوجة في دخل الأسرة كانت كليا، تستحوذ المطلقات على ثلاثة أرباع منها، أما الربع الباقي فهو للمطلقين.

إن ارتفاع الأعداد المصرح بها لدى المبحوثين بالمساهمة جزئيا لكلا الجنسين، يرجع إلى أن الزوجة بالرغم من حصولها على دخل معين فإنها لا تساهم إلا بجزء منه، مما يظهر للطرف الآخر كأنه شعور بالأنانية، التي تولد عادة النفور بين الزوجين.

د- تقييم الزوجين لكفاية دخلهما الشهري:

جدول رقم (17): الدخل الشهري لأسرة الزوجين و علاقته بكفاية سد كل حاجيات الأسرة.

كفاية الدخل لسد كل حاجيات الأسرة / الدخل الشهري لأسرة الزوجين	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 15000دج	0	0	14	21.2	14	12.4
ما بين 15000 و20000 دج	1	2.1	21	31.8	22	19.5
ما بين 20000 و25000 دج	8	17	23	34.8	31	27.4
ما بين 25000 و30000 دج	15	31.9	7	10.6	22	19.5
أكثر من 30000 دج	23	48.9	1	1.5	24	21.2
المجموع	47	100	66	100	113	100

بعد التعرف على مدى مساهمة الزوجة في الدخل الشهري للأسرة جاء دور تقييم المبحوثين لمدى كفاية هذا الدخل، وذلك بدءًا بهذا الجدول الذي يوضح علاقة الدخل بكفاية سد كل الحاجيات. ومن خلاله يمكن ملاحظة أن أكبر قيمة مسجلة هي للمبحوثين الذين صرحوا بعدم كفاية الدخل لسد كل حاجيات الأسرة والمقدرة ب66 فردا يتوزعون بأكبر النسب على فئات الدخل الدنيا والمتوسطة، مقابل أصغر النسب على فئات الدخل العليا، وهنا نشير إلى أن هذه القيمة تمثل أكثر من نصف مجموع المبحوثين حيث تضم القيمة المتبقية المسجلة في الجدول المبحوثين الذين صرحوا بكفاية الدخل والمقدر عددهم ب 47 مبحوث، يتوزعون بأصغر النسب على فئات الدخل الشهري الدنيا، مقابل أكبر النسب لفئات الدخل العليا.

عموما نستخلص أن هناك علاقة عكسية بين الدخل الشهري للأسرة وكفاية هذا الدخل لسد كل الحاجيات، أي أنه كلما قل هذا الأخير (الدخل الشهري) كلما ارتفعت نسبة قول المبحوثين بعدم كفايته لسد حاجياتهم والعكس، وهذا ما تؤكده

قيمة معامل التوافق بين هذين المتغيرين والتي تساوي 0.6.* ولذلك يمكن القول أن لعدم كفاية الدخل انعكاسات كثيرة تتجلى معظمها في عدم القدرة على توفير وسد حـاجيات الأسرة الضرورية لحياة الزوجين، والذي قد يكون سببا من أسباب الطلاق.

هـ- الدخل الشهري لأسر المبحوثين وعلاقته بالحاجيات التي لم يستطيعوا توفيرها.

جدول (18): الدخل الشهري لأسرة المبحوثين وعلاقه بالحاجيات التي لم يستطيعوا توفيرها.

الحاجيات التي لم يستطيعوا توفيرها / الدخل الشهري لأسرة الزوجين	متطلبات العيش		فاتورات الماء والكهرباء		شراء مسكن		الإدخار		حاجيات أخرى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 15000	11	44	9	29	7	17.5	7	43.7	3	21.4	37	29.36
20000-15000	9	36	2	6.4	12	30	3	18.7	6	42.8	32	25.3
25000-20000	5	20	20	64.5	15	37.5	6	37.5	4	28.6	50	39.7
30000-25000	/	/	/	/	5	12.5	/	/	1	7.1	6	4.8
أكثر من 30000	/	/	/	/	1	2.5	/	/	/	/	1	0.8
المجموع	25	100	31	100	40	100	16	100	14	100	126	100

يوضح الجدول العلاقة الموجودة بين الدخل الشهري لأسرة االمبحوثين والحاجيات التي لم يستطيعوا توفيرها في حياتهم الزوجية، حيث تظهر أعلى قيمة تقدر ب 40 فردا للمبحوثين الذين لم يستطيعوا شراء مسكن، ويمثلون أكبر النسب في فئات الدخل الدنيا وأصغر النسب في فئات الدخل العليا. أما القيم المتبقية المسجلة في الجدول، فإنها تبدو ضعيفة مقارنة بالقيمة السالفة الذكر، ما عدا قيمتين معتبرتين تقدر أولهما ب 31 للمبحوثين الذين لم يستطيعوا دفع فاتورات الماء والكهرباء وغيرها، أما القيمة الثانية فإنها تقدر ب 25 للمبحـوثين الذين لم يستطيعوا توفير متطلبات العيش، خاصة منهم ذوي فئات الدخل الشهري المنخفض، أي اقل من فئة ما بين 20000 و25000 دج، وفي الأخير تظهر قيمتين ضعيفتين تقدر الأولى ب 16 للمبحـوثين الذين لم يستطيعوا تحقيق الادخار، وبالأخص منهـم ذوي فئات الدخل الشهـري المنخفض، في حين تقدر القيمة الثانية ب 14 للمبحوثين الذين لم يستطيعوا توفير حاجيات أخرى، وبالأخص منهم كذلك ذوي فئات الدخل المنخفض.

من خلال هذه المعطيات يمكن استنتاج أن أكثر وأهم الحاجيات التي لم يستطع المبحوثين توفيرها هي شراء مسكن، هذا الأخير الذي يعد حقيقة عاملا ومطلبا أسـاسيا لبناء حياة الزوجين، لذلك كـانت القيمة مرتفعة حتى عند ذوي الدخل المعتبر لأنهم في أغلب الحالات يسكنون مع الأهل وبصفة ملكية جماعية وليس ملكية فردية.

* أنظر الملحق رقم (2)

كما نستنتج أنه كلما ارتفع الدخل الشهري لدى المبحوثين كلما قلت أو انعدمت العديد من حاجياتهم الضرورية لحياتهم وما هذا إلا دليل على أهمية الدخل المعتبر الذي يمّكن الزوجين من توفير حاجياتهم، لا سيما الضروروية منها، كالسكن ومتطلبات العيش اللذان يمثلان عمود بناء الحياة الزوجية واستمرارها، فإذا حدث نقص في توفيرهما أو عدمه، فإنه من المؤكد أن مصير الحياة الزوجية يؤول في أغلب الأحوال إلى الطلاق.

4-3- انعكاسات مستوى الدخل المنخفض على حياة المبحوثين.

أ- الحلول التي كان يستعين بها المبحوثين في حالة عدم كفاية الدخل:

جدول رقم (19): الدخل الشهري لأسرة المبحوثين وعلاقته بالحل الذي كانوا يلجئون إليه في حالة عدم كفايته

الحل الذي كانوا يلجؤون إليه في حالة عدم كفاية الدخل / الدخل الشهري لأسرة الزوجين	البحث عن عمل آخر		الاستدانة		حل آخر*		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 15000دج	4	20	3	25	5	20.8	12	21.43
20000-15000	4	20	6	50	12	50	22	39.3
25000-20000	7	35	2	16.7	7	29.2	16	28.6
30000-25000	4	20	1	8.3	/	/	5	8.9
أكثر من 30000	1	5	/	/	/	/	1	1.8
المجموع	20	100	12	100	24	100	**56	100

إن لانخفاض الدخل الشهري انعكاسات كثيرة على حياة الزوجين، مما يدفع بهما إلى البحث عن حلول قد تساعدهم في تغطية حاجياتهم الضرورية على الأقل لاستقرار حياتهم، ولكن تبقى هذه الحلول غير ناجحة في أغلب الحالات نظرا لما قد تفتحه من مشكلات يومية أخرى. وهذا الجدول سيوضح الدخل الشهري لأسرة المبحوثين وعلاقته بالحل الذي كانوا يلجؤون إليه في حالة عدم كفايته، وعليه تظهر من معطياته أن أعلى قيمة تقدر ب 24 مطلقا تمثل المبحوثين الذين كانوا يبحثون عن حل آخر، يتوزعون بأكبر النسب في الجدول ولكل فئات الدخل الشهري ما عدا الفئتين الأخيرتين، إذ تصل أعلاها إلى 50% لفئة الدخل ما بين 15000 و20000 دج، أما أدناها فإنها تقدر ب 20.8% لفئة الدخل أقل من 15000دج.

في حين تبقى قيمتين ضعيفتين مسجلتين في الجدول مقارنة بالقيمة السالفة الذكر، وتقدر أولهما ب 20 مطلقا تمثل المبحوثين الذين كانوا يلجئون إلى حل البحث عن عمل آخر، حيث يتوزعون بنسب متقاربة على كل فئات الدخل الشهري عدا

* يتمثل حل آخر في: الصبر، التقشف، الابتعاد عن الكماليات، العيش مع الأهل، اللجوء إلى مساعدة الأهل....

** يمثل هذا العدد مجموع الإجابات بلا المتحصل عليها من السؤال رقم (23)، أنظره في ملحق الاستمارة.

الفئة الأخيرة، وهذا الحل هو الآخر تتولد عنه مشكلات أخرى خاصة عند خروج الزوجة إلى العمل وعدم الرضا من طرف الزوج مما يجعل الأمر أكثر تعقيدا، أما القيمة الثانية فإنها تقدر ب 12 مطلقا تمثل المبحوثين الذين كانوا يلجئون إلى الاستدانة، حيث يتوزعون بنسب متفاوتة على فئات الدخل الشهري، إذ تقدر أعلاها ب50% لفئة ما بين 15000 و20000 دج وأدناها تقدر ب 8.3% لفئة الدخل ما بين 25000 و30000 دج. وفي الحقيقة أن لجوء الزوجين إلى الاستدانة يعتبر مشكلا في حد ذاته، لأنه حل مؤقت له آثار عديدة على حياة الزوجين تزيد من تعقيد الأوضاع المعيشية، والصراعات داخل الأسرة.

عموما يلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين الدخل الشهري والحلول التي يلجأ المبحوثين إليها في حالة عدم كفاية الدخل، وهو أنه كلما انخفض الدخل الشهري كما زادت نسبة حدة اللجوء إلى حلول أخرى والعكس صحيح، فيمكن القول إذن أنه عندما لا تنجح هذه الحلول، لا يبقى أمام الزوجين سوى حل أخير هو الطلاق.

ب- المستوى المعيشي للمبحوثين وعلاقته بوقوع الطلاق

تتأثر وضعية الزوجين المعيشية بصفة كبيرة بدخلهما الشهري، وهذا الأمر لا يخرج عن إطار ثلاث مستويات معيشية محددة لقياس ذلك تتمثل في (حسنة، متوسطة، سيئة)، وما الجدول الموالي إلا ملخص يؤكد لنا العلاقة الموجودة بين الدخل الشهري لأسرة الزوجين ومستوى وضعيتهم المعيشية.

جدول رقم (20): الدخل الشهري لأسرة المبحوثين وعلاقته بمستوى وضعيتهم المعيشية .

مستوى وضعية الزوجين المعيشية / الدخل الشهري للأسرة دج	حسنة		متوسطة		سيئة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 15000	0	0	0	0	14	30.4	14	12.4
20000-15000	0	0	8	24.2	14	30.4	22	19.5
25000-20000	4	11.8	15	45.4	12	26.1	31	27.4
30000-25000	11	57.9	8	24.2	3	6.5	22	19.5
أكثر من 30000	19	55.9	2	6.1	3	6.5	24	21.2
المجموع	34	100	33	100	46	100	113	100

يظهر من نتائج هذا الجدول أن المستوى المعيشي البارز هو مستوى الوضعية السيئة حيث قدر عدد المبحوثين فيه ب 46 مبحوث يمثلون أكبر النسب لفئات الدخل الدنيا، مقابل أصغر النسب في فئات الدخل العليا. وهذا يعني أن الوضعية المعيشية السيئة يمكن اعتبارها مصدرًا لنشوب الصراعات بين الزوجين الناتجة عن الأوضاع المزرية لحياتهما، مما يدفعهما إلى الطلاق. أما الوضعيتين المتبقيتين فإن قيمتهما تبدوان ضعيفتين مقارنة بالوضعية السالفة الذكر، حيث تقدر أولاهما ب34 مبحوث تمثل الذين صرحوا بأن وضعيتهم المعيشية كانت حسنة، يقتصرون على فئات الدخل العليا، وهنا نشير إلى نتيجة هامة، هي أن الوضعية

المعيشية الحسنــة، تعرف هي الأخرى ظاهرة الطلاق، وذلك نظرا لتوفر الدخل المعتبر الذي يزرع في صاحبه الشعور بالاعتماد على النفس سواء للزوج أو الزوجة، إلى جانب حب التغيير في معيشته اليومية، مما يجعله يفكر بالطلاق باعتبار أنه قادر على إعـالة نفسه أو الزواج ثانية.

في حين تقدر الثـانية ب 33 مبحوث للذين صرحوا بأن وضعيتهم المعيشية متوسطة، حيث تتفاوت نسبهم في كل فئات الدخل الشهري، إذ وصلت أعلى نسبة إلى 45.4 %، لفئة ما بين 20000 و 25000 دج، وتنعدم عند فئة الدخل أقل من 15000 دج، وهذه الأخيرة كذلك لا تخلوا من ظاهرة الطـلاق باعتبار ذلك الدخل الضعيف غير كاف بصفة تامة لتوفير كل متطلبات العيش الضرورية.

نستنتج مما سبق أن هناك عـلاقة عكسية بين الدخل الشهري لأسرة الزوجين ومستوى وضعيتهم المعيشية، حيث أنه كلما انخفض الدخل الشهري كلما كـانت وضعية الزوجين المعيشية سيئة والعكس، ولذلك نستطيع القول أن الطـلاق فعلا ينتشر بصفة أكبر عند الزوجين ذوي المستوى المعيشي المتدني، لكن لا تخلوا منه ولو بصفة قليلة المستـويات المعيشية الأخرى لحياة الزوجين ذات المستوى المعيشي المعتبر.

شكل رقم (10): المستوى المعيشي لوضعية المبحوثين

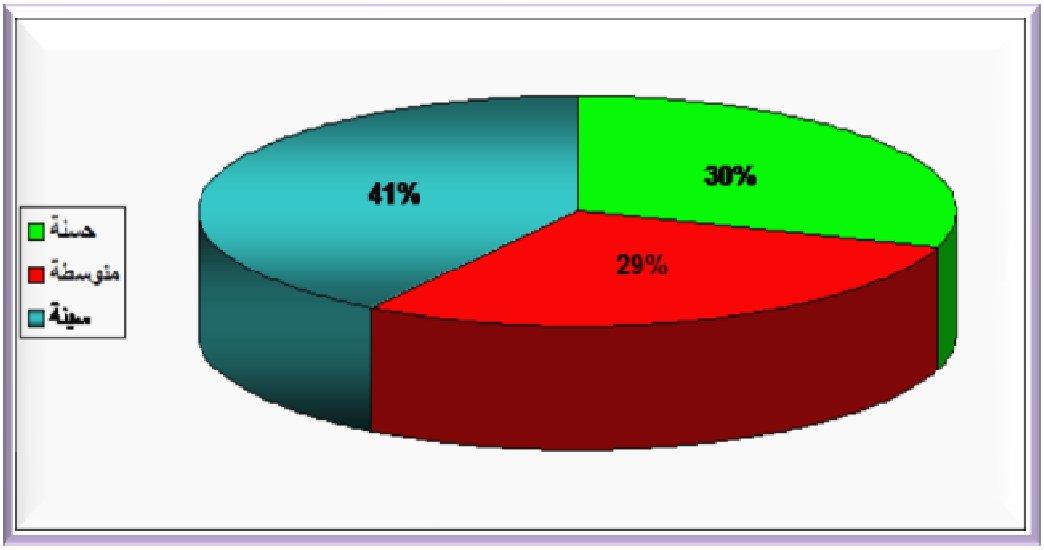

5- تحليل بيانات الفرضية الرابعة المتعلقة بالعوامل الاجتماعية وتأثيرها في الطلاق

5-1- مكان إقامة الزوجين بعد الزواج.

للسكن عدة تأثيرات سلبية على حياة الزوجين لاسيما إذا كانت إقامتهما بعد الزواج تحت سقف واحد مع الأهل، الأمر الذي ينتج عنه عدة مشكلات تؤدي في أغلب الأحيان إلى الطلاق، وهذا ما سيتم التركيز على تفسيره في هذا الجزء.

جدول رقم(21):مكان إقامة الزوجين بعد الزواج.

مكان إقامة الزوجين بعد الزواج	التكرار	النسبة
مع أهل الزوج	77	65.8
مع أهل الزوجة	1	0.9
في منزل مستقل	35	29.9
غير معني	4	3.4
المجموع	117	100

شكل رقم (11): مكان إقامة الزوجين بعد الزواج

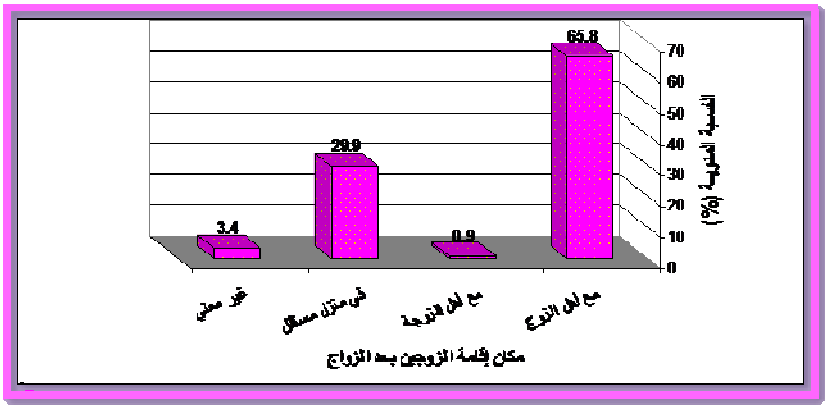

يتضح لنا من خلال قراءة معطيات الجدول والشكل أن النسبة البارزة فيه والملفتة للإنتباه تقدر ب65.8% تمثل المبحوثين الذين سكنوا بعد زواجهم مع أهل الزوج، والذي تجدر الإشارة إليه هو أن هذه النسبة البارزة تمثل ثلثي العينة إذ يقدر عدد المبحوثين فيها ب 77 مبحوث، كما أنها تعبر عن حقيقة الواقع المعاش للأفراد المتزوجين في المجتمع الجزائري من خلال إقامتهم مع الأهل بعد الزواج، والذي يرجع عادة إلى إما أزمة السكن أو صعوبة الحصول على مسكن الناتج عن غلاء الأسعار والمعيشة معًا، وإما إلى التقاليد التي لا زالت تفرض على المتزوجين البقاء تحت سقف واحد مع أهل الزوج ، وفي كل الحالات ينتج عن ذلك عدة إنعكاسات على حياة الزوجين سيأتي الكلام عنها بالتفصيل لاحقا.

بعد ذلك نجد نسبة أخرى تساوي تقريبًا نصف النسبة السالفة الذكر، وتقدر ب 29.9% تمثل المبحوثين الذين سكنوا بعد زواجهم في مسكن مستقل، وفي الأخير نجد أصغر نسبة تقدر ب0.9% تمثل المبحوثين الذين سكنوا بعد زواجهم مع أهل الزوجة. وعمومًا يمكن إستنتاج أن سكن المبحوثين مع أهل الزوج، كان هو المسيطر في النسب المسجلة في الجدول أعلاه مقارنة بسكنهم المستقل أو مع أهل الزوجة هذا ما يزيد من تعقيد الإنعكاسات الناتجة عن المسكن على حياتهم الزوجية .

5-2- رغبة الزوجين في السكن المستقل وأسباب ذلك:

إن مكـان إقامة الزوجين بعد الزواج يجعلهما يتعرضـان لجملة من الظروف الاجتمـاعية ولبعض الضغوطات النفسية التي بإمكـانها أن تحدد رغبتهم اتجاه المسكن المستقل، لذلك فإن الجدول الموالي سيوضح لنا مكان إقامة الزوجين بعد الزواج، ومدى تأثيره في تحديد رغبتهما في السكن المستقل.

أ- رغبة الزوجين في السكن المستقل:

جدول رقم (22): سكن الزوجين بعد الزواج ومدى تأثيره على رغبتهما في السكن المستقل

رغبة الزوجين في السكن المستقل / سكن الزوجين بعد الزواج	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
مع أهل الزوج	56	71.8	21	26.9	77	98.7
مع أهل الزوجة	1	1.3	0	0	1	1.3
المجموع	57	73.1	21	26.9	78	100

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الغالبة والتي تقدر ب73.1% تمثل المبحوثين الذين صرحوا برغبتهم في السكن المستقل، في حين نجد مقابل هذا نسبة ضعيفة مسجلة تقدر ب 26.9% تمثل المبحـوثين الذين صرحوا بعدم رغبتهم في السكن المستقل، ومن خلال هذه النتائج المتوصل إليها، يمكن استخـلاص أن هناك رغبة قوية جدًا لدى المبحوثين في السكن المستقل بغض النظر عن السكن مع أهل الزوج أو أهل الزوجة، ويؤكد ذلك قيمة معامل الاقتران بين المتغيرين والذي يساوي (1-)* أي وجود علاقة عكسية قوية جدا بين مكان الإقامة والرغبة في السكن المستقل.

ب- أسباب رغبة الزوجين في السكن المستقل:

جدول رقم (23): أسباب رغبة الزوجين في السكن المستقل.

سبب رغبة الزوجين في السكن المستقل	التكرار	النسبة
لتفادي المشاكل مع الأهل	26	45.61
للحصول على الراحة النفسية	21	36.84
للتمتع بالحرية مع الزوج (ة)	10	17.54
المجموع	57**	100

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة تقدر ب45.61% هي للمبحـوثين الذين كانت أسبـاب رغبتهم في السكن المستقل تتعلق بتفادي المشـاكل مع الأهل، وهذا يعني أن وقوع المشـاكل مع الأهل كان يمثل أكثر المخاوف المحتملة مقارنة بأي شيء آخر لذا المبحـوثين، مما يزيد في رغبتهم أكثر في السـكن المستقل، وبعد هذا نجد كذلك نسبة أخرى معتـبرة تقدر

* أنظر الملحق رقم (2)

** يمثل هذا العدد مجموع الإجابات بنعم فقط المتحصل عليها من السؤال رقم (30) أنظره في ملحق الاستمارة .

ب36.84% تمثل المبحوثين الذين كانت أسباب رغبتهم في السكن المستقل تتعلق بالحصول على الراحة النفسية، وهذا الأخير يعني بالنسبة للمبحوثين التخفيف من الكثير من الضغوطات النفسية والاجتماعية الناتجة عن مختلف الظروف الحياتية الصعبة بما فيها العناء والتعب اليومي سواءًا كان من خارج المسكن أو من داخله. وأخيرًا نجد نسبة أخرى تبدو أقل اعتبارا تقدرب17.54% تمثل المبحوثين الذين كانت أسباب رغبتهم في السكن المستقل تتعلق بالتمتع بالحرية مع الزوج(ة).

5-4- تأثير تدخل الأهل في حياة المبحوثين وعلاقته بالطلاق:

إن الخلافات الزوجية واقع يمر به معظم الأزواج، إلاّ أنه يختلف في نوعه ودرجة خطورته، ويُعدّ ذلك شيئاً طبيعياً؛ نظراً لاختلاف طبيعة كل من الزوجين ومدى النضج النفسي والاجتماعي لكل منهما، وكذلك درجة التفاهم بينهما. وتتأثر حياة الأزواج بتدخلات الأطراف الخارجية خاصة التدخلات الناتجة عن الأهل في شؤونهم الخاصة، وهذا ما ستتم مناقشته في هذه الفقرة.

شكل رقم (12): تأثير تدخل الأهل في حياة المبحوثين وعلاقته بالطلاق

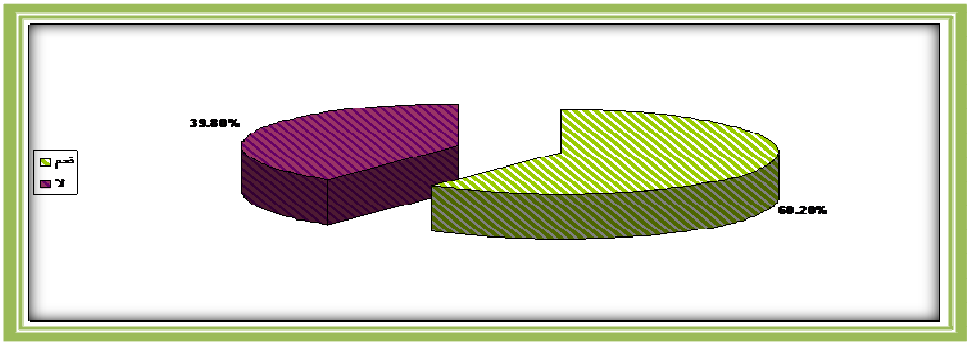

يظهر من الشكل السابق أن النسبة البارزة والتي تقدر ب60.2% تمثل المبحوثين الذين صرحوا بتدخل الأهل في شؤونهم الخاصة علما أن غالبية هؤلاء كانت إقامتهم بعد الزواج مع أهل الزوج، الأمر الذي يؤدي إلى توجيه اللوم إلى الحماة واعتبارها مسؤولة عن كل ما يحدث من متاعب بين الزوجين.

أما النسبة الأخرى والتي تقدر ب39.8% تمثل المبحوثين الذين صرحوا بعدم تدخل الأهل في شؤونهم الخاصة، ومعظم هؤلاء من الذين أقاموا بعد الزواج في منزل مستقل، مما يقلل نوعا ما من هذه التدخلات، وفي الحقيقة أن المسكن المستقل لا يعني بأي حال من الأحوال الاستقلالية وعدم تدخل الأهل، بل إن انتقال مشكلات الزوجين خارج أسوار المنزل، وخاصة إلى الأهل من أخطر ما يهدد الحياة الزوجية، ويؤثر على استقرارها. لأن كل طرف سيتحيز لابنه أو ابنته ويتحول الموضوع من خلاف

بين الزوجين إلى صراع عـائلي لا يمكن احتواؤه أو السيطرة عليه. ولذلك فإن بعضا من أفراد العينـة بالرغم من حصـولهم على مسكن مستقل إلا أنهم لم يسلموا من تدخلات الأهل.

عمـوما يتبين لنا مما سبق ذكره، أن سكن الزوجين بعد الزواج مع الأهل وبالخصوص مع أهل الزوج، له الأثر البـالغ على حدوث تدخل الأهل في شؤون الزوجين الخاصة، ويرجع هذا التأثير أساسا إلى الاحتكاك اليومي بين الزوجة وأهل الزوج، وما يتولد عن هذا من تصادم بينهما في كثير من الأشياء والأمور خاصة منها الخصوصية.

5-5- الأمور التي كان يتم التدخل فيها من طرف الأهل:

جدول رقم (24): سكن الزوجين بعد الزواج وعلاقته بالأمور التي كان يتم التدخل فيها من طرف الأهل .

الأمور التي كان يتم فيها التدخل	التكرار	النسبة
تربية الأطفال	2	3.9
أمور شخصية	27	52.9
أمور أخرى*	22	43.1
المجموع	51**	100

شكل رقم (13): الأمور التي كان يتم التدخل فيها من طرف الأهل

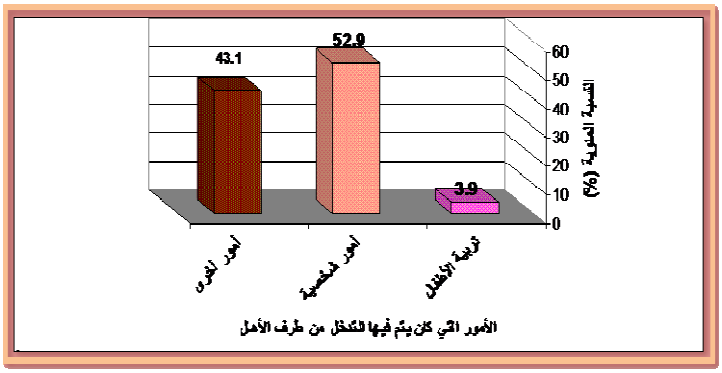

تبين نتائج الجدول أن النسبة البـارزة والتي تقدر ب 52.9% تمثل المبحـوثين الذين صـرحوا بتدخل الأهل في أمورهم الشخصية، والذي تجدر الإشارة إليه حول الأمور الشخصية أنها كـانت تتعلق في أغلب الحـالات – حسب تصريح المبحوثين- بكل التصـرفات التي يقوم بها الزوجين وخاصة تصرفات الزوجة من ملبس ومطبخ وغيرها، وإن هذا التدخل المتعلق بأمور شخصية، لا يمكن التغـاضي عنه بأي حال من الأحوال، فهناك عدة ردود أفعـال متبادلة بين الأهل والزوج والزوجة، فالأهل يحاولون بسط السيطرة وتوجيه تصرفات الزوجة، والزوجة ترغب في التحرر من هذا بالمعـارضة وفرض رأيها، والزوج من جهة ثالثة والذي يمثل همزة وصل بينهما، تارة يعارض هذا وتارة أخرى يناصره، وهذا قد يدفع بأحد الطرفين إلى طلب الطلاق.

وبعد هذا تأتي نسبة ثـانية معتبرة تقدر ب43.1% تمثل المبحوثين الذين صرحوا بتدخل الأهل في أمور أخرى، وهنا نشير بأن الأمور الأخرى كانت تتعلق خصوصـا بالأمور الهامة كشراء أو بيع العقـــارات والممتلكات وغيرها، وهذا الأمر من شأنه أن

* تتمثل الأمور الأخرى، في الأشياء المادية، تحريض الزوج ضد زوجته، منع الزوجة من الخروج من المنزل، منع الزوجة من زيارة الأهل.....

** يمثل هذا العدد مجموع الإجابات المتحصل عليها من السؤال رقم (28)، أنظره في ملحق الإستمارة

يفسد العلاقات الاجتماعية بين كل أفراد الأسرة وخاصة منهم أهل الزوجين. ثم تأتي نسبة ثالثة أقل اعتبارا من سالفتي الذكر تقدر ب3.9% تمثل المبحوثين الذين صرحوا بتدخل الأهل في أمورهم المتعلقة بتربية الأطفال ومعظم هؤلاء كانوا من الذين يقيمون بعد زواجهم مع أهل الزوج.

يستنتج مما سبق أن جل الأمور التي كان يتدخل فيها الأهل، تتميز بنوع من الخصوصية الهامة في حياة الزوجين، لا سيما منها ما تعلق بالأمور اللصيقة بالشخصية والتي أخذت قسطا أكبر من النسب المسجلة في الجدول أعلاه. ومن الأهمية بمكان، أن نشير إلى أن المبحوثين الذين كانوا يقيمون مع أهل الزوج كان تدخل الأهل في كل الأمور بنسب معتبرة وذلك نظرا لتمثيلهم العددي الكبير في العينة مقارنة بالمبحوثين الذين كانوا يقيمون مع أهل الزوجة أو في مسكن مستقل.

5-6- علاقة تدخل الأهل في شؤون الزوجين بوقت حدوث الخلافات:

جدول رقم (25): تدخل الأهل في شؤون الزوجين في حالة السكن معهم وعلاقة ذلك بوقت حدوث الخلافات

أوقات حدوث الخلافات بين الزوجين والأهل / التدخل أو عدمه في حالة السكن مع الأهل	دائما		أحيانا		نادرا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	35	49.3	9	12.7	10	14.1	54	76.1
لا	3	4.2	1	1.4	13	18.3	17	23.9
المجموع	38	53.5	10	14.1	23	32.4	*71	100

نلاحظ من الجدول أن النسبة العالية والتي تقدر ب53.5% تمثل المبحوثين الذين صرحوا بأن حدوث الخلافات بينهم وبين أهلهم كانت تحدث دائما، ويتوزعون بأكبر نسبة تقدرب49.3% للذين تدخل الأهل في شؤونهم الخاصة عند السكن معهم، مقابل أصغر نسبة تقدر ب4.2% للذين لم يتدخل الأهل في شؤونهم الخاصة عند السكن معهم. وبعد هذا نلاحظ نسبة أخرى تبدوا أنها معتبرة تقدرب32.4% تمثل المبحوثين الذين صرحوا بأن حدوث الخلافات بينهم وبين الأهل كانت تتم نادرا ويتوزعون بأكبر نسبة تقدر ب18.3% للذين لم يتدخل الأهل في شؤونهم الخاصة عند سكنهم معهم، مقابل أصغر نسبة تقدرب14.1% للذين تدخل الأهل في شؤونهم الخاصة عند سكنهم معهم. وأخيرا نلاحظ وجود نسبة ضعيفة مسجلة في الجدول تقدر ب14.1% تمثل المبحوثين الذين صرحوا بأن حدوث الخلافات بينهم وبين الأهل كانت تتم أحيانا، ويتوزعون

* يمثل هذا العدد مجموع الإجابات المتحصل عليها من السؤال رقم (29)، أنظره في ملحق الاستمارة .

بأكبر نسبة تقدر ب12.7% للذين تدخل الأهل في شؤونهم الخـاصة عند سكنهم معهم، مقابل أصغر نسبة تقدر ب1.4% للذين لم يتدخل الأهل في شؤونهم الخاصة عند سكنهم معهم.

ومنه نستنتج أن تدخل الأهل في شؤون الزوجين الخاصة يزيد من توتر العـلاقة بينهم، وما هذا إلا نتيجة حتمية للاحتكاك والتفـاعل المتبادل في حيز المسكن حيث لا يمكن فرار الجميع منه، وعلى هذا يكون له الأثر الواضح على حياة الزوجين من جراء هذه التدخلات من جهة أهل الزوج أو من جهة أهل الزوجة، من خـلال محاولتهم توجيه ابنتهم لبعض التصرفات التي قد لا تخدم حياة الزوجين أو قد تتعارض مع تقاليد وأعراف أهل الزوج.

6- السبب المباشر لطلب الطلاق لدى المبحوثين ومعرفة أسباب ندمهم (أو عدم ندمهم) بعد وقوعه:

لقد تم تخصيص هذا الجزء لـوضع حوصلة شـاملة لكل ما سبق ذكره حول طلاق المبحوثين، وذلك بمحاولة معرفة السبب المباشر لطلب طلاقهم إلى جانب التعرف على شعورهم بعد وقوعه وأسباب هذا الشعور.

6-1- السبب المباشر لطلب طلاق المبحوثين :

جدول رقم (26): السبب المباشر الذي دفع بالمبحوثين لطلب الطلاق.

السبب المباشر لطلب الطلاق	ك	%
سوء التفاهم مع الشريك	40	34.18
الخلافات العائلية	48	41.02
الخيانة الزوجية	6	5.12
عدم الإنجاب	14	11.97
عدم التجانس الطبقي	7	5.98
عدم التوافق الفكري	13	11.11
سبب آخر*	24	20.51
المجموع	152	129.91

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن النسبة البارزة فيه والتي تقدر ب41.02% تمثل المبحوثين الذين كان سببهم المباشر لطلب الطلاق مرتبط أساسا بالخـلافات العائلية. وهنا يتضح مدى مساهمة الخلافات العائلية في إحداث الطـلاق، كما سبق شرحها، لأنها مثلت الأثر البالغ على حياة الزوجين سواء تعلق الأمر بالجانب المادي وتأثيره على حياتهم (الدخل المنخفض) أو الجانب السكني (خاصة في سكنهم مع الأهل). كما أننا نـلاحظ نسبة ثانية، لكنها أقل علوا من سـالفة الذكر تقدر

* يتمثل سبب آخر في: 1- بالنسبة للمطلقين : المرض، عصيان الأوامر،عدم الصراحة، حب التغيير.
2- بالنسبة للمطلقات: العجز الجنسي للزوج، مرض الزوج ، عنف الزوج و ضربه المبرح وتعاطي المخدرات، الإهمال وعدم تحمل المسؤولية.

ب34.18% تمثل المبحوثين الذين كان سببهم المباشر لطلب الطلاق مرتبطا بسوء التفاهم مع الشريك، وهذا الاقتراح يعبر عن العديد من الأمور التي اختلف حولها الزوجين وأحدثت الكثير من الصراعات بينهما، ومن أهمها نقص إدراك مسؤولياتهما وأدوارهما الزوجية. وبعد هاتين النسبتين نلاحظ نسبة ثالثة معتبرة تقدر ب20.51% تمثل المبحوثين الذين كان سببهم المباشر لطلب الطلاق مرتبطا أساسًا بأمور أخرى كصعوبة المعاشرة الزوجية والمشكلات الجنسية المختلفة الناتجة عن انعدام الرغبة في الطرف الآخر أو نتيجة الفارق الكبير في السن بين الزوجين، بالإضافة إلى الأمراض العقلية.

كما توجد نسبتين متقاربتين تقدر أولاهما ب 11.97% ممثلة للمبحوثين الذين كان سببهم المباشر لطلب الطلاق مرتبط بعدم القدرة على الإنجاب، وكما هو معروف أن هذه المشكلة تشكل سبباً قوياً للطلاق، حيث أن كثيرا من الأزواج يكونوا قد اتفقوا على الإنجاب قبل الزواج، وبعضهم الآخر اتفقوا مسبقا على عدد من الأولاد، إلا أن بعضهم أخلوا بالاتفاق وخاصة النساء منهم، حيث أن ظروف الحياة الزوجية اعترضتها بعض المتغيرات مثل عدم تحمل الزوج المسؤولية.

أما الثانية فتقدر ب 11.11% تمثل المبحوثين الذين كان سببهم المباشر لطلب الطلاق عدم التوافق الفكري وذلك بتجاهل ميول ورغبات الطرف الآخر والمفهوم الحقيقي للأسرة. ومشكلة عدم حصول التواصل الفكري والثقافي كثيرا ما كانت السبب في هدم البيوت وتفريق العائلات، وذلك ناتج عن كون الأزواج يجدون أنفسهم بعيدين عن أقرب الناس إليهم، هذا البعد الذي يكون ناتجا إما لكون تكوين الزوج أعلى من تكوين الزوجة، أو لأن تكوين الزوجة أعلى من تكوين شريكها في الحياة.

وفي الأخير يلاحظ أضعف نسبتين مسجلتين في الجدول تقدر الأولى ب5.98% تمثل المبحوثين الذين كان سببهم المباشر للطلاق مرتبط بعدم التجانس الطبقي، وهذا راجع لكون الزوجين مرجعيتهما متعارضتان، فتبدأ النظرة الطبقية بين الزوجين فيشعر أحدهما الآخر بالاحتقار والدونية، حيث لا يصغي له ولا يقيم له وزن. وتقدر الثانية ب5.12% تمثل المبحوثين الذين كان سببهم المباشر لطلب الطلاق مرتبط بالخيانة الزوجية، هاته الخيانة التي لا تأتي من فراغ، فقد صرح بعض المبحوثين خاصة منهم الذين تجاوز فارق السن بينهم وبين شريكهم 20 سنة أن هناك قصور في العلاقة بين الزوج والزوجة وشعور بالملل والضجر من رتابة الحياة، وعدم تجديد نشاط الحياة الزوجية بالفكر والحوار، مما يولد لديهم شعور بالانتقام يدفعهم إلى الخيانة.

عمومًا يمكن القول أن أسباب الطلاق تتظافر وتتعاظم منذ الإقبال على الزواج إلى غاية الوصول إلى القطرة التي تفيض الكأس، حينها يتم التلفظ أو الإعلان عن الطلاق رسميا من أحد الزوجين أو كلاهما معًا.

شكل رقم (14): السبب المباشر الذي دفع بالمبحوثين لطلب الطلاق.

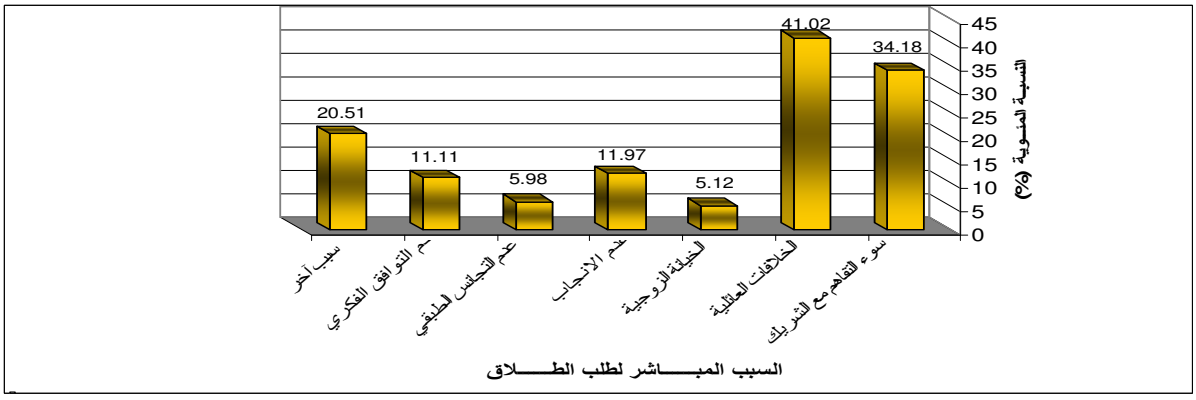

6-2- أسباب ندم المبحوثين على الطلاق.

جدول رقم (27): أسباب ندم المبحوثين على الطلاق

سبب الندم	وجود أطفال ضحية	الزواج أفضل من الطلاق	بسبب نظرة المجتمع	المجموع
التكرار	22	12	19	*53
النسبة	41.5	22.6	35.8	100

شكل رقم (15): أسباب ندم المبحوثين على الطلاق

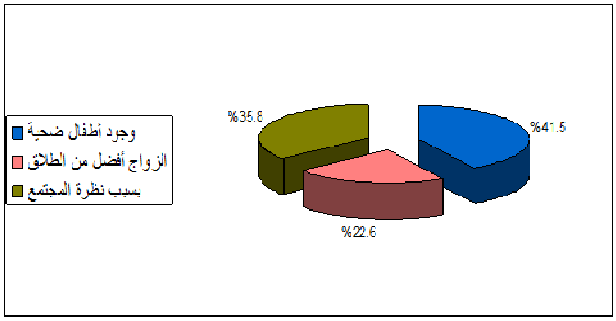

نلاحظ من نتائج الجدول والشكل أن النسبة البارزة فيهما تقدر ب 41.5% تمثل المبحوثين الذين صرحوا بأن سبب ندمهم على الطلاق يرجع لوجود أطفال ضحية، ويمكن تفسير ذلك بأن وجود الأطفال يضع المطلقين والمطلقات في حالة نفسية سيئة تجاه الآثار التي قد تلحق بأبنائهم، لذلك نجد أن معظم المبحوثين ندموا على هذا الأمر الذي يخص مصير أطفالهم.

كذلك نلاحظ نسبة ثانية مسجلة في الجدول لها شيء من الاعتبار تقدرب35.8% تمثل المبحوثين الذين صرحوا بأن سبب ندمهم على الطلاق يرجع إلى نضرة المجتمع، وهذه الفئة من المبحوثين أغلبها من المطلقات كون أن المجتمع لا يرحم المطلقة حتى وإن كانت محقة في طلب طلاقها. وفي الأخير نلاحظ أصغر نسبة مسجلة تقدر ب22.6% تمثل المبحوثين الذين صرحوا بأن سبب ندمهم يرجع إلى كون الحياة الزوجية أفضل مهما كانت من الطلاق، والذي يمكن قوله –حسب تصريح المبحوثين –في هذا السبب هو أن الحياة الزوجية مهما كانت مشاكلها وأتعابها وضغوطاتها تعتبر أفضل من الطلاق الذي لا ترحم آثاره في أغلب

* يمثل هذا العدد مجموع الإجابات بنعم المتحصل عليها من السؤال رقم (33) أنظره في ملحق الاستمارة.

الأحوال وبالخصوص على المطلقات اللاتي يصطدمن بواقع مر يصعب عليهن التكيف معه، نظرا للنظرة السيئة الموجهة إليهن من طرف أفراد المجتمع.*

وعموما يمكن القول أن المبحوثين الذين ندموا على طلاقهم، كان شعورهم بالذنب إزاء حدوث الطلاق، حتى وإن أجبروا على ذلك، خاصة عند وجود الأبناء.

6-3- أسباب عدم ندم المبحوثين على الطلاق:

جدول رقم (28):أسباب عدم ندم المبحوثين على الطلاق

سبب عدم الندم	استحالة استمرار الحياة الزوجية	التخلص من المشاكل	المجموع
التكرار	35	29	64**
النسبة	54.7	45.3	100

شكل رقم (16):أسباب عدم ندم المبحوثين على الطلاق

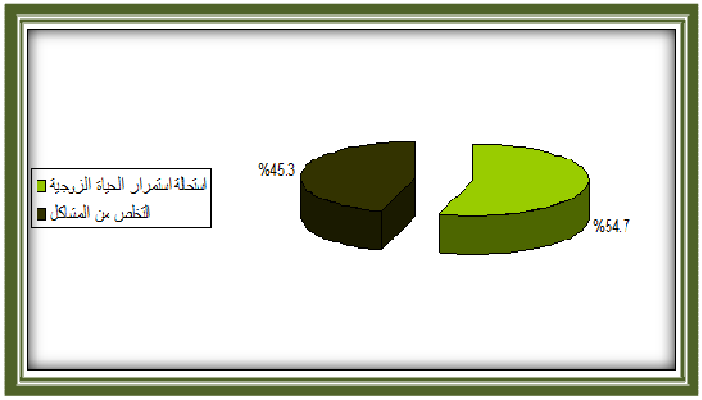

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن النسبة البارزة فيه والتي تقدر ب54.7% تمثل المبحوثين الذين صرحوا بأن سبب عدم ندمهم على طلاقهم يعود لاستحالة استمرار الحياة الزوجية، ونعني هنا باستحالة استمرار الحياة الزوجية لدى المبحوثين، تلك الصعوبة المتعلقة بالمعاشرة الزوجية التي تجبر أحد الطرفين على الانفصال عادة، نظرا لوجود أسباب خفية قبل الزواج تم اكتشافها بعد الزواج، وهي متعددة تظهر في أغلب الأحيان على شكل الأمراض والعيوب المختلفة...إلخ.

أما النسبة الثانية في الجدول والتي تقدر ب45.3% فتمثل المبحوثين الذين لم يندموا على طلاقهم وذلك للتخلص من عدة مشاكل، وهنا نشير إلى أن أبرز هذه المشاكل كانت ترتبط بالمضايقات التي عانى منها المبحوثين مع أهلهم خاصة، وذلك بالنظر إلى جنس المبحوث، فالمطلقات منهم كن يتضايقن من تعليمات وأوامر وتدخلات أهل الزوج، أما المطلقين فإنهم لم يسلموا من هذا التصادم بين الزوجة والأهل، وهم مضطرين لإرضاء الطرفين، وهذا ما يصعب الوصول إليه، فيلجأ إلى الطلاق كحل للتخلص من هذه المشاكل. وعموما يمكن تفسير أمر الذين لم يندموا على طلاقهم، بأنهم لا يشعرون بالذنب إزاء حدوث الطلاق لأنهم يعتقدون في أغلب الحالات أنه كمبرر لما حصل لهم في بناء حياتهم الزوجية من أخطاء.

* راجع النتائج الاجتماعية للطلاق في الفصل الثاني من هذه الدراسة ص 15

** يمثل هذا العدد مجموع الإجابات بلا المتحصل عليها من السؤال رقم (33) أنظره في ملحق الاستمارة.

7- النتائج العامة

بعد ما تم تحليل وتفسير كل بيانات الجداول المتعلقة بفرضيات هذه الدراسة نصل إلى عرض أهم النتائج العامة لهذه الفرضيات، وذلك بالتطرق إلى نتائج كل فرضية على حدا:

أ- نتائج الفرضية الأولى: بعد معالجة بيانات جداول هذه الفرضية القائلة بأن الزواج المبكر سبب مباشر في ارتفاع حالات الطلاق، سنوضح أهم نتائجها فيما يلي:

تم التوصل إلى أن غالبية المبحوثين (30%) تم زواجهم في السن ما بين [25-29] سنة أي أن الزيجات التي تكون في وسط أزواج صغيري السن غالبا ما تنتهي بفك الرابطة الزوجية، وهذا يعني أن صغر سن الزوج أو الزوجة سبب رئيسي في عدم التفاهم بينهما، حيث لا يمكنهما تقدير العواقب أو فهم معنى رابطة الزواج والأسرة، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الطلاق بين الأزواج الجدد، مقارنة بالآخرين.

من جهة أخرى نلاحظ أن هذه الفئة تضم فئة العمر المثالي الذي صرح به غالبية المبحوثين كأفضل سن للزواج وهو ما بين 24-27 سنة بالنسبة للإناث و28-31 بالنسبة للذكور أي أن العمر المثالي عند الزواج الأول للذكور أعلى منه عند الإناث، وذلك بسبب المسؤولية الملقاة على عاتق الرجل موازنة بالأنثى، خاصة المسؤوليات المادية والإنفاق على الأسرة.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الفرضية قد تحققت نظرا لما تم اكتشافه حول مدى تأثير السن عند الزواج الأول للمبحوثين على حياتهما الزوجية، والذي برهن على تأكيد صدقها أكثر هو إثبات مختلف الانعكاسات السلبية الناتجة عن هذا السن.

ب- نتائج الفرضية الثانية: بعد الانتهاء من معالجة بيانات جداول هذه الفرضية المتعلقة بوقوع أغلب حالات الطلاق في بداية الحياة الزوجية، سنوضح أهم نتائجها فيما يلي:

تم التوصل إلى أن أكثر من ثلث حالات الطلاق كانت للذين لم يمض على عقد قرانهم سنة واحدة، ونسبة معتبرة من هؤلاء كان طلاقهم بعد أشهر معدودة، بل منهم من طلق قبل الزفاف، وترجع زيادة الطلاق في هذه المدد إلى عدة أسباب منها عدم الواقعية وتوقع المشاكل والعقبات عند الإقبال على الحياة الزوجية، وعدم الرغبة في تعلُّم طرق احتواء المشكلات الزوجية، خاصة إذا تدخل بعض أسر الطرفين بشكل مستمر في حياة الزوجين، وبطريقة هدامة غير بناءة. فهناك إذن تناسب عكسي بين مدة الزواج والطلاق أي أنه كلما ارتفعت مدة الزواج كلما قل الطلاق والعكس.

كما تم التوصل إلى أن قلة عدد الأبنـاء يزيد من حدة حالات الطلاق، وهذا العدد غالبا ما يرتبط بمدة الحياة الزوجية، أي أنه كلما طالت هذه الفترة كلما زاد عدد الأبناء، الأمر الذي يقلل من حالات وقوع الطـلاق والعكس.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الفـرضية قد تحققت نظرا لما تم اكتشـافه حول مدى تأثير مدة الزواج للمبحوثين على حياتهما الزوجية، والذي برهن على تأكيد صدقها أكثر هو إثبات مختلف الانعكاسات السلبية الناتجة عن عدد الأبناء.

ج- نتائج الفرضية الثالثة: بعد الانتهاء من معالجة بيانات جداول هذه الفرضية المتعلقة بتـأثير الوضع الاقتصادي في إحداث الطلاق، سنوضح أهم نتائجها فيما يلي:

إن أهم عامل من العوامل الاقتصادية البارزة عند المبحوثين تتمثل في الدخل المنخفض لأسرة الزوجين، والذي يعتبر مصدرًا لحدوث العديد من الخلافات وسوء التفاهم بينهما، ذلك نظرا لما ينتج عنه من صعوبة الحصول على المتطلبات الضرورية لاستمرار الحياة الزوجية. حيث تم التوصل إلى أن هنـاك علاقة عكسية بين الدخل الشهري للأسـرة ككل وكفايته أو عدمهـا لسد كل حاجيات الأسرة، أي أنه كلما انخفض الدخل الشهري كلمـا زادت حدة عدم كفايته لسد كل حاجيات الأسرة والعكس صحيح وإن عدم كفاية الدخل هذه انعكست على حياة أفراد العينة (الزوجية) بعدم قدرتهم على توفـير العديد من الحاجيات الضرورية لحياتهم الزوجية، ويأتي في مقدمتها المسكن، ثم يليه الحاجيات الأخرى التي لم يستطيعوا توفيرها متمثلة في دفع فاتورات الماء والكهربـاء وغيرها و متطلبات العيش وبعض الحاجيات الأخرى، وهذا ما دفع بأفراد العينة إلى اللجوء لحلول من أجل تغطية بعض حـاجياتهم. وعليه في مثل هذه الحالة يعتبر الدخل المنخفض عاملا يحمل العديد من الانعكاسات السلبية على حياة الأزواج، وذلك لأن الحياة الزوجية تقتضي متطلبات ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الفرضية قد تحققت لاسيما من خلال تأكيد انعكاسات الدخل المنخفض على الحياة الزوجية.

د- نتائج الفرضية الرابعة: بعد تحليل وتفسير بيانات جداول هذه الفرضية المتعلقة بالوضع الاجتماعي الخاص بالأسرة من حيث السكن مع الأهل وتدخل هؤلاء في شؤونهما الخاصة، ومدى تأثير ذلك في إحداث الطلاق، يمكن استنتاج النتائج التالية:

إن معظم أفراد العينة (65.8%) بعد زواجهم أقـاموا مع الأهل، وبالخصـوص مع أهل الزوج، مما خلق بينهم العـديد من التوترات جعلتهم يرغبون في السكن المستقل لتفادي المشـاكل بالدرجة الأولى، ثم للحصول على الـراحة النفسية، وأخيرا للتمتع بالحرية مع الزوج(ة)، كما تم التوصل إلى أن أهم انعكاسـات سكن أفراد العينة مع الأهل هو التدخل في شـؤونهم الزوجية الخاصة، وذلك نتيجة للتصـادم الذي يقع عادة بين الزوجة وأم الزوج، حيث تريد هذه الأخيرة (أم الزوج) فرض توجيهاتها وتعليماتها على

الزوجة، والزوجة من جهتها تريد التحرر بالمقابل عن طريق ردود أفعال تتمثل في المعارضة بفرض رأيها، كما أن الزوج هو الآخر يوضع في موقف صعب جدا بين إرضاء زوجته من جهة وبين إرضاء والدته من جهة أخرى، مما يضطره إلى الفصل في ذلك بالطلاق.

كذلك تم التوصل إلى أهم نقطة أثبتت مدى تأثير عامل السكن على الحياة الزوجية، وذلك باتفاق أفراد العينة على أن الخلافات العائلية هي السبب المباشر للطلاق (41.02%)، تليها الأسباب الأخرى المباشرة كسوء التفاهم مع الشريك (34.18%) وعدم التوافق الفكري أو التجانس الطبقي بالإضافة إلى عدم القدرة على الإنجاب أو الخيانة الزوجية وغيرها من الأسباب.

وفي الأخير نشير إلى أن هذه الفرضية قد تحققت، نظرا لما تم اكتشافه حول مدى تأثير الوضع السكني غير الملائم على حياة الزوجين، والذي برهن على تأكيد صدقها أكثر هو إثبات مختلف الانعكاسات السلبية الناتجة عن تدخل الأهل في شؤون الزوجين الخاصة.

8- توصيات واقتراحات:

- مساعدة الأسر في وضع برنامج أسري متكامل من حيث العلاقات الداخلية في الأسرة، ومعرفة الأدوار وتوقعاتها وتعزيز مهارات الحوار والتفاهم، وإعطاء الإرشادات والنصائح للزوجين، والحرص على عدم التدخل المباشر من جانب الأهل ومحاولة الإصلاح بين الزوجين في حالات الخلاف، مع عدم الميل إلى أحد الطرفين.

- إستحداث برنامج لإعداد وتأهيل المقبلين على الزواج، وعدم السماح لهؤلاء بعقد قرانهم إلا بشهادة تثبت اجتيازهم لهذا البرنامج، والمطالبة ببرامج لإعادة المطلقين إلى الحياة الزوجية مرة أخرى، لمكافحة ارتفاع نسب المطلقات في المجتمع.

- دراسة الآثار الديمغرافية للطلاق على المطلقين والمطلقات، من حيث عدد مرات الطلاق ونسبتها إلى حالات الزواج ومتابعة حالات الطلاق لمعرفة اتجاهات مستويات الخصوبة في المجتمع، ومن ثم وضع برامج إعلامية عن المشكلات الاجتماعية والديمغرافية وكيفية علاجها.

وأخيرا لابد من التفكير في مشروع متكامل على مستوى الدولة، والحكومة، تشارك فيه كل المؤسسات المجتمعية لتكوين قاعدة بيانات تتضمن إحصاءات دقيقة عن الحالة الاجتماعية للمواطنين والمواطنات وما يطرأ عليهم من تغيرات، مع رصد دقيق لوقائع الطلاق وتصنيفها حسب المنطقة والمتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتـــــب:

1- أبو العينين بدران، **الفقه المقارن للأحوال الشخصية بين المذاهب الأربعة، السنة والجعفري والقانون**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

2- الأسدي سعيد جاسم ، **أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الانسانية والتربوية والاجتماعية**، مؤسسة وارث الثقافية، البصرة، 2008.

3- الباري نصر إسماعيل أبا بكر علي، **أحكام الأسرة الزواج والطلاق بين الحنفية والشافعية دراسة مقارنة**، عمان، دار الحامد، ط 1، 2009.

4- الخشاب مصطفى، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1985.

5- السيواسي ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، **شرح فتح القدير**، 7 أجزاء ط 2 بيروت، دار الفكر، دون تاريخ، ج 3.

6- الشربيني محمد الخطيب، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، 4 أجزاء، بيروت، دار الفكر، دون تاريخ، ج3

7- الغامدي عبد الله بن أحمد العلاف ، **الطريق إلى السعادة الزوجية**، دار الطرفين، الرياض، 1430.

8- بلحاج العربي، **الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري الزواج الطلاق الخلع**، ج 1 ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر 1994.

9- حسين أحمد فراج، **أحكام الأسرة في الإسلام، الطلاق، الخلع، وحقوق الأولاد، نفقة الأقارب وفقا لأحداث التشريعات القانونية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004.

10- خير الزراد فيصل محمد، **المرأة بين الزواج والطلاق في المجتمع العربي والإسلامي**، دار الكتاب العربي، 2010، بيروت، لبنان.

11- دليو فضيل وآخرون، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، الجزائر، مطابع دار البعث، 1999

12- دويدري رجاء وحيد ، **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية**، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000.

13- سليمان نصر و سطحي اسعاد، **أحكام الطلاق في الشريعة الإسلامية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2003

14- شلبي مصطفى، **أحكام الأسرة في الإسلام دراسة المقارنة بين فقه المذاهب السنية والمذهب الجعفري**، ط 4، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1983.

15- عبيدات ذوقان وآخرون، **البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه**، دار الساحة للنشر والتوزيع، جدة، 2003.

16- عزيرية يوسف، **التطليق والخلع على ضوء قانون الأسرة واجتهاد المحكمة العليا**، المعهد الوطني للقضاء، 2004.

17- علية حسن حسين، **الطلاق في المجتمع الكويتي**، الكويت 1978.

18- غيث محمد عاطف، **تطبيقات في علم الاجتماع**، الإسكندرية، دار الكتب الجامعية، 1970.

19- كسال مسعودة، **مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجزائرية، ديوان الجزائر سنة النشر، 1986.

20- مسلم عدنان أحمد ، **البحث الاجتماعي الميداني،خطوات التصميم والتنفيذ**، الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق، مطبعة الإتحاد، سوريا، 1992 - 1993.

المذكـــــرات والبحوث العلمية:

21- العقون سليم، **قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

22- عمرية ميمون، تغير نموذج الزواج في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009

المجـــــلات:

23- الخريف رشود بن محمد، **التركيب الزواجي لسكان المملكة العربية السعودية**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 28 العدد1، 2000.

24- الشبول أيمن ، **المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق، دراسة انثروبولوجية في بلدة الطرة**، مجلة جامعة دمشق –المجلد - 26 العدد الثالث، 2010.

القـواميس:

25- Dictionnaire de Démographie, Roland Pressat, universitaires de France, 1 er édition, 1979.

المواقع الإلكترونية:

26- حلـــواني ابتســـام، **التقريـــر الفقهـــي**، العـــدد الســـادس، مركـــز ابـــن إدريـــس الحلي،علـــى الموقـــع: http://www.Ibnidrees.com بتاريخ 2013/1/1

27- http://www.bouizeri.net بتاريخ 09 /2013/01

28- http://www.lesetifien.net بتاريخ 2013/01/10

29- الجيلالي ج، جريدة المساء، فك الرابطة الأسرية بوهران، على الموقع http://www.el-massa.com بتاريخ 2012/09/03

30- السوسي ماهر أحمد، الطلاق المبكر، على الموقع www . felesteen. ps بتاريخ 28 جانفي 2011.

31- منهجيات الزواج والطلاق، فصل السكان والديموغرافيا، مركز الإحصاء أبو ظبي، على الموقع www.scad.ae/ بتاريخ 2013/04/10

الملاحق

جـــامعة قـــاصدي مـرباح ورقلـــة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

إستمارة الدراسة

في إطار التحضير لمذكرة الماستر تخصص ديموغرافيا، نضع بين أيديكم هذه الاستمـارة من أجل إنجـاز دراسة حول ظاهرة الطـلاق في مدينة تقرت. أرجـو منكم الإجابة عن الأسئلة المطروحة بكل صدق وموضوعية وذلك بوضع الإشارة (x) أمام الجواب المنـاسب أو الكتابة على الفـراغات المتبقية للأسئلـة المفتوحة، وأعدكم أن هذه المعلومات لا تستغل إلا في هذه الدراسة وأنها ستحظى بالسرية التامة.

السنة الجامعية: 2012/ 2013

البيـــانات الشخصيـــة:

الرقم	الأســـــــــــئلة	الإجـــــــابة						
01	الجنـــــس	1- ذكر	2- أنثى					
02	السن الحـــــالي	/__/__/						
03	الحـــــالة التعليمية	1-بدون مستوى	2ابتدائي	3متوسط	4- ثانوي	5جامعي		
04	الحـــــالة المهنية	1- موظف	2- تاجر	3مهنة حرة	4-فلاح	5-لا يعمل	6-مهنة أخرى	

البيانات الخاصة بالفرضية الأولى والمتعلقة بالزواج المبكر وأثره على الطلاق.

05	كم كان سنك عند الزواج	/__/__/				
06	كم كان سن طليقتك (طليقك) عند الزواج؟	/__/__/				
07	في رأيك هل كان لسن زواجك هذا تأثير على حياتك الزواجية؟	1- نعم	2- لا			
08	إذا كانت الإجابة بنعم فهل كان التأثير في الجوانب:	1- الاجتماعية	2- النفسية	3- الصحية		
09	هل ترى أن فارق السن بينكما هو السبب في وقوع الطلاق؟	1- نعم	2- لا			
10	في كلتا الحالتين لماذا؟ أذكر السبب					
11	في رأيك ما هو العمر المثالي للزواج؟	/__/__/				

البيانات الخاصة بالفرضية الثانية المتعلقة بمدة الحياة الزوجية وعلاقتها بوقوع الطلاق.

12	متى وقع الطلاق؟	1- قبل الزفاف	2- بعد الزفاف	
	إذا كان الطلاق بعد الزفاف فكم دامت مدة			
14	هل لديك أولاد؟	1- نعم	2- لا	
15	في حالة الإجابة بنعم فكم عددهم؟	/__/__/		

البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة المتعلقة بالوضع الاقتصادي للأسرة وعلاقته بالطلاق.

16	هل كانت زوجتك تعمل؟	1- نعم	2- لا	

17	هل أثر عمل زوجتك على استقرار حياتكما الزواجية؟	1- نعم		2- لا	
18	كم كان يقدر دخلكما الشهري ؟	1- أقل من 15000دج			
		2- ما بين15000 و 20000 دج			
		3- ما بين 20000و 25000 دج			
		4- ما بين25000 و 30000 دج			
		5- أكثر من 30000 دج			
19	هل كانت الزوجة تساهم في هذا الدخل؟	1- نعم		2- لا	
20	في حالة الإجابة بنعم، إلى أي مدى كانت تساهم ؟	1- جزئيا		2- كليا	
21	هل هذا المبلغ (الدخل)كان كافيا لسد كل حاجيات أسرتك ؟	1-نعم		2- لا	
22	في حالة الإجابة بلا، ماهي الحاجيات التي لم تستطيعا توفيرها لحياتكما الزوجية؟	1-متطلبات العيش			
		2- دفع فاتورات الماء والكهرباء وغيرها			
		3- شراء مسكن			
		4- الإدخار			
		5- حاجيات أخرى، حدد ما هي			
23	في حالة عدم كفاية هذا المبلغ(الدخل)،ما هو الحل الذي كنتم تلجؤون إليه لتلبية حاجياتكم ؟	1- البحث عن عمل آخر			
		2- الاستدانة			
		3- حل آخر، حدد ما هو			
24	في حالة الإجابة بالاستدانة، متى كنتم تلجؤون إليها؟	1-دائما	2- أحيانا	3- نادرا	
25	كيف تقيم الوضعية المادية التي كنت تعيشها في أسرتك الزواجية؟	1- حسنة	2- متوسطة	3- سيئة	

البيانات الخاصة بالفرضية الرابعة والمتعلقة بالعوامل الاجتماعية وتأثيرها في الطلاق.

		1- مع أهل الزوج			

26	هل كانت إقامتكما بعد الزواج:	2- مع أهل الزوجة			
		3- في منزل مستقل			
27	هل كان هناك تدخل من طرف الأهل في شؤونكما الخاصة؟	1- نعم		2- لا	
28	في حالة الإجابة بنعم، فيما كان يتم هذا التدخل؟	1- اتخاذ قرارات تربية الأطفال			
		2- أمور شخصية			
		3- أمور أخرى، حدد ما هي؟			
29	متى كانت تحدث الخلافات بينكما وبين الأهل الذين سكنتم معهم؟	1- دائما	2- أحيانا	3- نادرا	
30	في حالة الإجابة على(السكن مع أهل الزوج أو أهل الزوجة)هل كنت ترغب في السكن المستقل؟	1- نعم		2- لا	
31	في حالة الإجابة بنعم، ما سبب رغبتك في ذلك ؟				
32	ما هي الأسباب المباشرة التي دفعت بك إلى طلب الطلاق؟	1سوء التفاهم مع الشريك			
		2- الخلافات العائلية			
		3- الخيانة الزوجية			
		4- عدم الإنجاب			
		5- عدم التجانس الطبقي			
		6- عدم التوافق الفكري			
		7- أسباب أخرى أذكرها			
33	هل أنت نادم على طلاقك؟	1- نعم		2- لا	
34	في كلتا الحالتين لماذا، أذكر السبب؟				

ملاحظات عامة حول ظاهرة الطلاق: .....

.....

.....

.....

الملحق رقم (2):

العلاقات الإحصائية:

1- معامل الارتباط لبيرسون بين المتغيرين: متوسط مدة الزواج ومتوسط عدد الأبناء

Corrélations

		متوسط مدة الزواج	متوسط عدد الأبناء
متوسط مدة الزواج	Corrélation de Pearson	1	.922
	Sig. (bilatérale)		.078
	N	4	4
متوسط عدد الأبناء	Corrélation de Pearson	.922	1
	Sig. (bilatérale)	.078	
	N	4	4

معـــــامل الإقتران:

يستخدم معامل الاقتران لقياس قوة الارتباط بين متغيرين كل منهما ذات صفتين فقط، ويعطى بالعلاقة التـــــــــالية: $C.C = \frac{AD-BC}{AD+BC}$

حساب معامل الاقتران للجدول رقم (15)

$$C.C = \frac{7 \times 60 - 30 \times 16}{7 \times 60 + 30 \times 16} = 0.066$$

حساب معامل الاقتران للجدول رقم (22)

$$C.C = \frac{56 \times 0 - 21 \times 1}{56 \times 0 + 21 \times 1} = -1$$

معـــــامل التوافق:

يستخدم عندما تكون بيانات الظاهرتين وصفية لكل منهما أو إحداهما على الأقل وكانت مقسمة لأكثر من صفتين ويتم حسابه كما يلي: $C = \sqrt{\frac{B-1}{B}}$

حساب معامل التوافق للجدول رقم (17)

$$\boldsymbol{B = \frac{0^2}{47 \times 14} + \frac{1^2}{47 \times 22} + \frac{8^2}{47 \times 31} + \frac{15^2}{47 \times 22} + \frac{23^2}{47 \times 24} + \frac{14^2}{66 \times 14} + \frac{21^2}{66 \times 22} + \frac{23^2}{66 \times 31} + \frac{7^2}{66 \times 22} + \frac{1^2}{66 \times 24} = 1.540238}$$

$$\boldsymbol{c = \sqrt{\frac{B-1}{B}} = 0.6}$$

الملحق رقم (3)

توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية و الجماعية البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية

Répartition de la population résidente des ménages ordinaires et collectifs âgée de 15 ans et plus selon la situation matrimoniale.

Ensemble des 2 sexes — كلا الجنسين

Communes	Etat Matrimonial			الحالة الزواجية			البلدية
	أعزب Célibataire	متزوج Marié	مطلق Divorcé	أرمل Veuf	غ م N.D	**المجموع Total**	
Ouargla	40914	43539	977	2490	57	87978	ورقلة
Ain Beida	5981	5662	186	374	13	12216	عين البيضاء
N'goussa	5313	4921	83	371	6	10694	نقوسة
Hassi Messaoud	14515	15426	321	426	8	30696	حاسى مسعود
Rouissat	17739	17914	479	916	10	37057	الرويسات
Balidat Ameur	4979	4369	59	414	4	9825	بليدة عامر
Tebesbest	10933	11141	279	861	5	23219	تيبسبست
Nezla	15796	16243	368	1095	11	33513	نزلة
Zaouia El Abidia	6479	6113	89	466	5	13151	الزاوية العابدية
Sidi Slimane	2711	2524	39	204	0	5478	سيدي سليمان
Sidi Khouiled	2124	2965	54	91	0	5236	سيدي خويلد
Hassi Ben Abdellah	1486	1475	39	95	1	3097	حاسي بن عبد الله
Touggourt	12223	13407	373	945	13	26962	توقرت
El Hadjira	4898	4356	76	327	5	9662	الحجيرة
Taibet	5624	6024	129	432	4	12214	الطيبات
Tamacine	6735	6222	114	577	1	13650	تماسين
Benaceur	2691	3078	49	210	2	6030	بن ناصر
M'naguer	4107	3768	65	297	5	8242	المنقر
Megarine	4541	4344	64	413	1	9363	المقارين
El Allia	2253	2272	44	205	4	4777	العالية
El Borma	669	1016	34	66	0	1785	البرمة
Total	**172711**	**176781**	**3923**	**11275**	**155**	**364844**	**المجموع**

Répartition de la population résidente des ménages ordinaires et collectifs âgée de 15 ans et plus selon la situation matrimoniale.

Sexe Masculin — الجنس : الذكور

Communes	Etat Matrimonial			**الحالة الزواجية**			**البلدية**
	أعزب Célibataire	متزوج Marié	مطلق Divorcé	أرمل Veuf	غ م N.D	المجموع Total	
Ouargla	23 084	21 480	99	108	3	44 775	ورقلة
Ain Beida	3 411	2 781	26	19	3	6 241	عين البيضاء
N'goussa	2 964	2 399	8	14	1	5 386	نقوسة
Hassi Messaoud	8 115	7 698	36	21	-	15 870	حاسى مسعود
Rouissat	10 263	8 837	57	36	-	19 193	الرويسات
Balidat Ameur	2 631	2 117	7	11	-	4 766	بليدة عامر
Tebesbest	5 966	5 478	21	43	-	11 508	تيبسبست
Nezla	8 692	7 994	44	40	1	16 771	نزلة
Zaouia El Abidia	3 495	3 010	12	20	2	6 539	الزاوية العابدية
Sidi Slimane	1 499	1 233	3	4	-	2 740	سيدي سليمان
Sidi Khouiled	1 222	1 484	4	4	-	2 714	سيدي خويلد
Hassi Ben Abdellah	859	739	4	3	-	1 605	حاسي بن عبد الله
Touggourt	6 878	6 633	46	52	1	13 610	توقرت
El Hadjira	2 795	2 141	14	7	-	4 957	الحجيرة
Taibet	3 145	2 926	17	18	1	6 107	الطيبات
Tamacine	3 518	3 073	13	15	-	6 619	تماسين
Benaceur	1 559	1 486	6	7	-	3 058	بن ناصر
M'naguer	2 370	1 821	10	13	-	4 214	المنقر
Megarine	2 385	2 131	9	19	-	4 544	المقارين
El Allia	1 306	1 098	6	7	1	2 417	العالية
El Borma	434	511	9	4	-	958	البرمة
Total	**96 591**	**87 069**	**453**	**466**	**13**	**184 592**	**المجموع**

توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية و الجماعية البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية

Répartition de la population résidente des ménages ordinaires et collectifs âgée de 15 ans et plus selon la situation matrimoniale.

Sexe Féminin — الجنس : الإناث

Communes	Etat Matrimonial			الحالة الزواجية			البلدية
	عزباء Célibataire	متزوجة Marié	مطلقة Divorcé	أرملة Veuf	غ م N.D	**المجموع Total**	
Ouargla	17 830	22 060	878	2 382	54	43 203	ورقلة
Ain Beida	2 570	2 880	160	355	10	5 975	عين البيضاء
N'goussa	2 349	2 522	75	357	5	5 308	نقوسة
Hassi Messaoud	6 400	7 728	285	405	8	14 826	حاسى مسعود
Rouissat	7 476	9 077	422	880	10	17 864	الرويسات
Balidat Ameur	2 348	2 252	52	403	4	5 060	بليدة عامر
Tebesbest	4 967	5 663	258	818	5	11 710	تيبسبست
Nezla	7 104	8 249	324	1 055	10	16 742	نزلة
Zaouia El Abidia	2 983	3 103	77	446	3	6 612	الزاوية العابدية
Sidi Slimane	1 212	1 290	36	200	-	2 738	سيدي سليمان
Sidi Khouiled	902	1 482	50	87	-	2 522	سيدي خويلد
Hassi Ben Abdellah	627	736	35	92	1	1 492	حاسي بن عبد الله
Touggourt	5 344	6 775	327	893	12	13 351	توقرت
El Hadjira	2 104	2 215	62	320	5	4 706	الحجيرة
Taibet	2 479	3 098	112	414	3	6 106	الطيبات
Tamacine	3 217	3 150	101	562	1	7 031	تماسين
Benaceur	1 132	1 592	43	203	2	2 972	بن ناصر
M'naguer	1 737	1 947	55	284	5	4 028	المنقر
Megarine	2 156	2 213	55	394	1	4 819	المقارين
El Allia	947	1 174	38	198	3	2 360	العالية
El Borma	235	505	25	62	-	827	البرمة
Total	**76 120**	**89 712**	**3 471**	**10 809**	**142**	**180 253**	**المجموع**

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على حالات الطلاق لدى سكان مدينة تقرت، وذلك بالاعتماد على بيانات محكمة المدينة خلال الفترة 2007-2011، بالإضافة إلى استمارة وزعت على عينة من المطلقين والمطلقات بالمنطقة تضم 117 فردا من مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة، وذلك للوصول إلى الأسباب المؤدية إلى انتشار هذه الظاهرة.

كشفت الدراسة على أن هناك تفاوتا مكانيا في معدلات الطلاق المختلفة بين تقرت وبين المناطق الإدارية المجاورة لها، كما أن نسبه ترتفع في كل من تقرت والنزلة وتنخفض في بقية المناطق، بالإضافة إلى كون عدد المطلقات أكبر من عدد المطلقين حسب إحصائيات 2008.

أظهرت الدراسة كذلك أن غالبية المطلقين كان سنهم عند الزواج يتراوح بين 20-29 سنة وأن مدة زواجهم لم تتجاوز السنة، كما أن للعوامل الاقتصادية والاجتماعية دور كبير في إحداث الطلاق، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن الخلافات العائلية تأتي في مقدمة أسباب الطلاق يليها مباشرة سبب سوء التفاهم مع الشريك، أما بقية الأسباب وإن كانت قد أثرت في حياة الزوجين إلا أنها لم ترق إلى مستوى أهمية السببين السالفي الذكر.

الكلمات الدالة: الطلاق، معدلات الطلاق، الزواج المبكر، مدة الحياة الزوجية.

Résumé:

Cette étude a pour but l exploration et le recensement de différents cas de divorce chez les habitants de la ville de Touggourt et ce on se basant sur les statistiques données pas la court de la ville pour les périodes allant de 2007 a 2011 .elle est faite aussi sur la base d un questionnaire remplis par les concernes (divorcées et divorces) venant de différents environnements sociaux afin de trouver les raisons et causes qui sont derrière la propagation de ce phénomène.

☒ L'étude a révélé qu'il existe une variation spatiale dans les différents taux de divorce entre ses régions administratives voisines Touggourt et, et que le taux d'augmentation dans chacune de Nezla et Touggourt que dans le reste des régions, en plus du fait qu'un nombre plus grand de femmes divorcées que le nombre d hommes Divorcés, selon les chiffres de 2008..

L'étude a également montré que la majorité des cas de divorces sont ceux dont de l'âge au mariage était entre 20-29 ans et dont les mariages ne dépassant pas un an, et que les facteurs économiques et sociaux ont un rôle important dans la propagation de ce phénomène.

L'étude révèle également que les litiges familiaux sont à l'avant-garde des raisons de divorce, suivis par une cause directe de malentendu entre les deux partenaire, et le reste des raisons bien qu'ils ont affecté la vie du couple, mais ils ne vivent pas à la hauteur de l'importance des raisons mentionnées ci-dessus.

Mots clés: divorce, le taux de divorce, le mariage précoce, et la durée de vie conjugale